جامعة مدينة السادات

USC RANKING

قسم المحاسبة والمراجعة

أثر تبني استراتيجيات التحول الرقمي على نجاح تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر: دراسة ميدانية

إعـــــــداد

الباحـث / أحمد شوقي السيد قنديل

إشراف

أ.د/ السيد حسن سالم بلال

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة- جامعة الزقازيق

الدكتور/ رجب محمد عمران البغدادي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

٢٠٢٤م – ١٤٤٦ هـ

- **ملخص البحث:**

استهدفت الدراسة قياس أثر استراتيجيات التحول الرقمي كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في نجاح تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، ولإختبار فروض الدراسة تم إعداد قائمة غستقصاء وزعت على مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، كما تم استخدام إختبار كروسكال والس، واسلوب تحليل الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مزايا استخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية، **حيث بلغت** قيمة الـ P.V (٠,٠١١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥)، كما توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية، حيث بلغت قيمة الـ P.V (٠,٠٤١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥)، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي للمزايا التي توفرها استراتيجيات التحول الرقمي بوزارة المالية المصرية على تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠ (P-value < 005).

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التحول الرقمي – نظام GFMIS.

- **Abstract:**

The study aimed to measure the impact of digital transformation strategies as an application of information technology on the successful activation of the Government Financial Management Information System (GFMIS). To test the study's hypotheses, a questionnaire was prepared and distributed to GFMIS users, internal auditors in government units, auditors of the Central Auditing Organization, and faculty members from accounting and auditing departments in Egyptian universities. Kruskal-Wallis test and regression analysis were used for data analysis. The study reached several important findings such as there are differences in the opinions of the respondents (GFMIS users, internal auditors in government units, auditors of the Central Auditing Organization, and faculty members from accounting and auditing departments in Egyptian universities)

regarding the advantages of using the digital transformation strategies adopted by the Egyptian Ministry of Finance. The P-value was 0.011, which is less than 0.05. There are also differences in the opinions of the respondents concerning the components and requirements for implementing the GFMIS at the Egyptian Ministry of Finance, with a P-value of 0.041, which is less than 0.05. **Additionally,** there is a significant impact of the advantages provided by the digital transformation strategies at the Egyptian Ministry of Finance on the activation of the GFMIS, with a P-value of 0.000 (P-value < 0.05).

- **Keywords:** Digital transformation strategies - GFMIS

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة البحث:

تسعى وزارة المالية المصرية لتحسين أدائها المالي، من خلال بذل جهود كبيرة لتطوير آليات وإجراءات عمل إدارة المعلومات المالية الحكومية، وذلك عن طريق توفير قاعدة بيانات مالية تساهم في دعم وترشيد عملية إتخاذ القرارت المالية الحكومية، الأمر الذي ينعكس على دعم أهداف الإصلاح المالي وزيادة الشفافية والملائمة وتحسين العرض والتمثيل الصادق للتقارير المالية الحكومية **(زلط وآخرون، ٢٠٢٣).**

وإنطلاقاً من أهمية تبني إستراتيجيات التحول الرقمي في جمهورية مصر العربية، ودوره الهام في ترشيد مختلف القرارات الإقتصادية، وتقليل الوقت وتوحيد الجهود المبذولة، والقضاء على الفساد وتوفير الخدمات الإلكترونية، بما يكفل التيسير على المواطنين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد كثفت الحكومة المصرية على مدار السنوات الماضية جهودها لبناء مجتمع رقمي مستدام، من خلال الإستثمار في البنية التحتية للمعلومات، وإنشاء مجمعات الابتكار التكنولوجي، كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية للتحول الرقمي، وذلك لأن التحول الرقمي يعتبر ضرورة حتمية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وحوكمة الأداء ودعم إتخاذ القرار بصورة أكثر دقة بناء على اسس علمية سليمة (ابراهيم، ٢٠٢٢).

وتأكيداً لما سبق، يُمثل التحول الرقمي أحد أهم محفزات وأسباب النمو في مختلف القطاعات والوزارات والهيئات الحكومية، الأمر الذي يَفرض عليها التوسع في تبني وإستخدام استراتيجيات فعالة وحلول مبتكرة تضمن استمراريتها في دائرة المنافسة، كما تساعد تقنيات التحول الرقمي على انتقال القطاعات الحكومية

بشكل عام إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات وتقديم الخدمات من خلال الأجهزة المتصلة بالإنترنت،خاصة وأن العالم يشهد حاليا العديد من التحديات التي فرضت عليه لتبني واستخدام الإبتكارات التكنولوجية، لما لها من أثر كبير على جميع الأنظمة بما فيها الأنظمة المالية والمحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية، وما تحققه من منفعة لمستخدمي تلك التقارير (أحمد، ٢٠٢٣).

ونتيجة لتزايد متطلبات الرقابة وتقييم الأداء، أصبح هناك حاجة هامة إلى ضرورة توفير نظام فعال لتقارير المساءلة المالية بالوحدات الحكومية المختلفة، بحيث يسهم في تمكين كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات من تقييم الموارد المالية للوحدات الحكومية (مرعي، ٢٠١٩). أحد أهم تلك الآليات التي تدعم الرقابة فضلاً عن التحسين المستمر للنظام المحاسبي الحكومي وتحسين جودة تقاريره المالية، كان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية Government Financial Management Information System (GFMIS)، حيث يعتبر تطبيق وتفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) خطوة هامة في إصلاح الإدارة المالية الحكومية في البلدان النامية، وتحسين جودة التقارير المالية لمختلف الوزارات والهيئات مما يساعدة في ترشيد إتخاذ القرارات الإدارية (Al-Kofahi et al., 2019).

وإستجابة لذلك قامت الحكومة المصرية من خلال وزارة المالية بتدعيم دور الرقابة المالية في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، من خلال الإستعانة بآليات عديدة للحد من الفساد المالي وتوفير مزيد من الشفافية على أعمال الحكومة، ومن أهم تلك الآليات سن العديد من التشريعات والقوانين التي تدعم الرقابة، بالإضافة غلى التحسين المستمر للنظام المحاسبي الحكومي ودعم ذلك بمنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ضمن برنامج إصلاح المالية العامة وفي إطار تلك السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الحكومة المصرية (رمضان، ٢٠٢٣).

ومن ثم تستهدف الدراسة الحالية عرض وتحليل دور استراتيجيات التحول الرقمي في دعم متطلبات تفعيل نظام إدرة المعلومات المالية الحكومية GFMIS مع دراسة ميدانية

ثانياً: مشكلة البحث:

كنتيجة حتمية للصعوبات وأوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي مثل ضعف أداء الإدارة المالية وتضارب المعلومات ذات الارتباط وأزمة الثقة التي تقترن بتداعيات الظل المالي وتصورات المحتوى والمضمون للمعلومات بجانب انخفاض جودة التقارير المالية الحكومية إلى الاعتماد على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، كنظام متكامل لإحكام الرقابة على حجم الإنفاق الحكومي والحد من تضارب المعلومات المتعلقة بمتابعة الصرف الفعلي للمشروعات الاستثمارية، سعياً نحو توفير المعلومات المحاسبية والحسابات الختامية في التوقيت المناسب بجانب سهولة تمييز التدفقات المالية وتعزيز الخصائص

النوعية الرئيسية والمعززة للمعلومات المحاسبية ومن ثم تخفيض مستويات عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية الحكومية (أحمد، ٢٠٢٠).

وتأكيداً على أهمية التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي بالمجتمع المصري، بادرت الحكومة المصرية بإنشاء كل من المجلس القومي للمدفوعات والمجلس الأعلى للتحول الرقمي والمجلس الأعلى للأمن السيبراني، ووضع خطة شاملة لنشر الوعى المجتمعي بأهمية التحول الرقمي وتحقيق طفرات على صعيد البنية التحتية الرقمية، فضلاً عن إطلاق مصر الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية عام ٢٠١٧م في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الانكتاد"، وكذلك تدشين مشروع البنية المعلوماتية المصرية لربط أكثر من ٧٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها، وتفعيل المحرك الرقمي القومي (G2G)ومنصة تقديم الخدمات الحكومية إلى جانب منصة تقديم خدمات المحمول والتوسع في تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية، فضلاً عن نشر نقاط الدفع والتحصيل الإلكتروني (POS) ومنصة البنية المعلوماتية المكانية بجانب مشروع ميكنة آليات التحصيل الضريبي وتحويل بورسعيد إلى أول مدينة رقمية في مصر، وأخيراً بناء عاصمة إدارية جديدة ترتكز على فلسفة التحول إلى حكومة رقمية. ويستهدف هذا الدراسة بيان انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الالكترونية بجمهورية مصر العربية مع تسليط الضوء على متطلبات حوكمة المعايير والاجراءات، وأهم إشكاليات التطبيق، وطبيعة أسس وقواعد المحاسبة والمساءلة.

وتزامناً مع إنشاء وزارة المالية المصرية عام ٢٠٠٩م حساب الخزينة الموحد، وتأسيس الوحدة الحسابية المركزية لنظام حساب الخزانة الموحد كسجل مركزى لعمليات الصرف والتحصيل ومتابعة وتسوية المعاملات من خلال نظام حسابي الخزانة الموحد، فضلاً عن تدشين نظام GFMIS عام ٢٠١٠ حيث صدر قرار وزير المالية بشأن تلقي جميع البيانات والملفات الالكترونية الخاصة بعمليات الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي للوحدات الحسابية من خلال الربط المباشر بوحدة الدفع والتحصيل الالكتروني بوزارة المالية (محمد، ٢٠١٧) ورغم أهمية تطبيق هذا النظام وما يقدمه من مزايا عديدة وسعي الحكومة المصرية لسرعة تطبيقه إلا أنه هناك العديد من المشكلات التي تحد من تفعيل هذا النظام بالشكل الذي يحقق المنافع المتوقعه منه وتشمل أهم هذه المشاكل والمعوقات عدم توافر التقنيات التكنولوجية، حيث يوجد عدد محدود من أجهزة الحاسب الآلى بكل وحدة حسابية من الجهات التي سبق تجربة نظام GFMIS ، ومحدودية الامكانيات ضعف شبكات الإتصال التي تربط الوحدات الحسابية الحكومية، فضلاً عن نقص الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً بوزارة المالية والوحدات الحسابية الحكومية وأخيراً، الحاجة إلى إجراء تغيرات في هياكل الوحدات الحسابية الحكومية **(مرعي، ٢٠١٩).**

كما أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الذي يعد أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP)، والتي تعرف كبرمجيات للتكييف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من

أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل، منها أنظمة المدفوعات والمقبوضات، مما يمكن المؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بكفاءة وفعالية عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات (زلط وآخرون، ٢٠٢٣).

ومما سبق يتضح الدور الحيوي لاستراتيجيات التحول الرقمي في تفعيل نظام GFMIS بهدف تعظيم الاستفادة من تطورات نظم تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الثقافة المالية الأكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع، وكذلك دعم إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية، وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها بسهولة، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمات وتكاليف تقديمها، فضلاً عن تعزيز الثقة في العمليات التشغلية والمالية، ودعم متطلبات الشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية لتعزيز حماية البيانات الرقمية، وأخيراً تغيير نظام التعليم والتدريب لبناء مهارات جديدة وقيادات مستقبلية، وتطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة في سياق الإطار التنظيمي والمعايير الفنية بالمؤسسات الحكومية (شحاتة، ٢٠٢٠).

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة الأسئلة التالية:

١- ما هو مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية؟

٢- ما هي مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية؟

٣- ما اثر تبني تطبيق استراتيجيات الحول الرقمي على تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية؟

ثالثاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

سوف يقوم الباحث بعرض وتحليل الدراسات السابقة التي ترتبط بمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- دراسات تناولت أهمية تبني استخدام استراتيجيات التحول الرقمي في الوحدات والوزارات الحكومية.
- دراسات تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الدراسات:

١- دراسات تناولت أهمية تبني استخدام استراتيجيات التحول الرقمي في الوحدات والوزارات الحكومية:

هدفت دراسة شحاته (٢٠٢٠) إلى دراسة وتحليل طبيعة وأهمية تفعيل آليات التحول كمرتكز لتعزيز الشمول المالين وبيان استراتيجيات تنفيذه ومؤشرات قياسه بالمؤسسات الحكومية المصرية، وبيان دوره في تطوير المنظومة الضريبية بأركانها المختلفة. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية بالبيئة المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود إتفاق بين القطاع العام والخاص على استخدام مقومات تفعيل آليات التحول الرقمي (مجالات التطبيق – القائمين على التنفيذ – البنية التحتية الالكترونية)، ووجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام آليات التحول الرقمي الحكومي وتطوير النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

في حين هدفت دراسة Gong & Shi (2020) إلى الحصول على فهم شامل للتحول الرقمي في الوحدات والهيئات الحكومية، وتحليل مدى حاجة الحكومات إلى خلق مرونة على مستويات مختلفة لتعظيم الاستفادة من التحول الرقمي، وتوصلت الدراسة إلى إن البيروقراطية الشائعة في الحكومات تعيق الاستفادة الكاملة من مزايا التحول الرقمي، بالإضافة إلى أن هناك حاجة إلى تدريب العاملين لتعظيم الاستقادة من مزايا التحول الرقمي.

و اسهدفت دراسة الهادي (٢٠٢١) عرض وتحليل تحديات التحول الرقمي التي تواجه مختلف المنظمات الحكومية، وتحديد استراتيجيات التحول الرقمي الناجح للحد من تلك التحديات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك ثلاث تحديات رئيسية تواجه التحول الرقمي (تحديات مواءمة تكنولوجيا المعلومات والأعمال في المنشآت المصالح المختلفة – تحديات قيود الميزانية المفروضة – تحديات المخاطر الكامنة)، بالإضافة إلى أن هناك أربع استراتيجيات للتحول الرقمي الناجح (استراتيجية توضيح الرؤية – استراتيجية تعزيز التعاون القيادي – استراتيجية شراء بناء التحول الرقمي – استراتيجية تحديث المدخل لتكنولوجيا المعلومات).

فيما ركزت دراسة ابراهيم (٢٠٢٢) على موضوع التحول الرقمي من حيث مفهومه وإستراتيجيته ومزاياه والسمات التي ينبغي توافرها عند التطبيق بشكل عام، بالإضافة إلى تناول مشروع التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية. وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية لنتائج هذا التحول بالتطبيق على منصة مصر الرقمية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج نتيجة هامة وهي أن التحول الرقمي أصبح ضرورة يفرضها التطور السريع في استخدام وسائل وابتكارات تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية المختلفة وكذلك أيضاً الشركات التجارية.

وبالتزامن ركزت دراسة Zhai et al., (2022) على دراسة تأثير التحول الرقمي على الأداء في الصين، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصينية. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يعزز من أداء الشركات، بالإضافة إلى أن الشركات التي تطبق التحول الرقمي تتمتع بتكلفة أقل وكفاءة تشغيلية أفضل وتميز وإبتكار أفضل الأمر الذي ينعكس على تحسن الأداء بشكل أفضل.

وهدفت دراسة نصير (٢٠٢٢) على الشمول المالي ومدى أهميته في تطوير آليات الأداء بالموازنة العامة للدولة وفق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي GFMIS في مصر. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية لسلسلة زمنية مكونة من عشر سنوات للبيان المالي للموازنة العامة لمصر للفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى الموازنة التقديرية لفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢. وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ولكنها ما زالت تتطلب المزيد من التحول التكنولوجي وبخاصة في النظم الخاصة بالإيرادات العامة نظرًا لعدم اكتمال منظومة الشمول المالي بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة.

بينما هدفت دراسة وديع وسيدهم (٢٠٢٣) إلى التوصل إلى نتائج تساعد في ترشيد قرارات التحول الرقمي للخدمات الحكومية في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من مقدمي الخدمات الإلكترونية بالإضافة إلى مستخدمي تلك الخدمات. وتوصلت الدراسة غلى خطة تنفيذية للتحول الرقمي لخدمات الحكومة الالكترونية مكونة من ١٠ خطوات منها: تحديد الفجوة الرقمية، وتبني وإعلان الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وتنتهي بتقييم الاستراتيجية الوطنية واتخاذ الخطوات التصحيحية.

واستهدفت دراسة Xie & Wang (2023) الكشف عن دول التحول الرقمي في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية، ومدى التقدم في تبني التحول الرقمي في البنوك الصينية. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عدد من البنوك التجارية في الصين عن طريق بناء مؤشر لقياس التحول الرقمي للبنوك من ثلاثة ابعاد (تحول الاستراتيجية – تحول الأعمال – تحول الإدارة. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني التحول الرقمي يؤدي إلى تحسين أداء البنوك التجارية الصينية.

بينما هدفت دراسة عبداللطيف وآخرون (٢٠٢٤) إلى تحديد اثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية من خلال افتراض أن هناك علاقة ارتباك ذات دلالة احصائية بين تطبيق التحول الرقمي وجودة التقارير المالية الحكومية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على بعض الوحدات الحسابية لجامعة حلوان. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين التحول الرقمي وجودة التقارير المالية الحكومية.

فيما هدفت دراسة Asikpo (2024) إلى دراسة التأثير المتعدد للتحول الرقمي على التقارير المالية بالقرن الحادي والعشرين. وذلك من خلال إجراء دراسة نظرية للتطورات التكنولوجية المختلفة (تحليلات البيانات الضخمة – الذكاء الاصطناعي – البلوك تشين – الحوسبة السحابية)، وعرض مزاياها المختلفة، وتحليل المخاطر المقترنة بها على التقارير المالية. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أعاد تشكيل ممارسات اعداد التقارير المالية بشكل أفضل.

واخيراً سعت دراسة زاهد (٢٠٢٥) إلى التعرف على دور استراتيجيات التحول الرقمي في رفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية الخدمات الاتصالات بشركة الاتصالات السعودية، وذلك من خلال اجراء دراسة عينة عشوائية من الموظفين العاملين بشركة الاتصالات السعودية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن استراتيجيات التحول الرقمي وما يقترن بها من تخفيض الوقت، وتخفض الروتين لها دور في رفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية لخدمات الاتصالات بشركة الاتصالات السعودية، بالاضافة إلى أن هناك بعض الصعوبات تواجه تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي في رفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية لخدمات الاتصالات مثل عدم توفر البرامج التدريبية لتنمية قدرات العاملين.

٢- دراسات تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

هدفت دراسة محمد (٢٠١٧) إلى قياس مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS لدعم الإصلاح المالي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع نحو تفعيل موازنة البرامج والأداء كبديل من لنظام الموازنة التقليدي، وذلك وبالتطبيق على الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود اختلاف معنوي حول نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، وان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وتفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء، وأن تطبيق نظام GFMIS يساهم بشكل فعال في تشجيع الأجهزة الحكومية علي الإسراع بتفعيل **موازنة** البرنامج والأداء.

فيما استهدفت دراسة أحمد وآخرون (٢٠٢٠) إختبار أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على ممثلي وزارة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومة GFMIS وما يكمله من نظم الدفع **والتحصيل** الإلكتروني الحكومية GPS & GPOS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية.

بينما هدفت دراسة Esawe & Elwkeel (2020) إلى الكشف عن ما إذا كان هناك توافق بين الإجراءات التكتيكية لتنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS مع أهداف الإدارة الإستراتيجية للتحول الرقمي. وكشفت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تحقيق تحقيق بعض الإنجازات للوصول إلى الحكومة الإلكترونية، إلا أنه لا يزال هناك المزيد مما يجب القيام به لمواجهة على التي تواجه تطوير الحكومة الإلكترونية وتنفيذها، وأنه يجب العمل على تأهيل موظفي الحكومة قبل تنفيذ **عملية** التحول الرقمي وليس بعد التنفيذ.

بينما ركزت دراسة الضلاعين والدلابيج (٢٠٢١) على بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS المطبق في الوزارات الحكومية على تحقيق مبادى الشفافية المالية من وجهه نظر مدققى ديوان المحاسبة الاردني. وذلك من خلال غجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من مدققى ديوان المحاسبة الاردني. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحقيق مبادى الشفافية المالية المتمثلة في وضوح الأدوار والمسؤوليات، والتقرير عن عمليات الموازنة، وإتاحه المعلومات للإطلاع العام.

وهدفت دراسة Kofahe (2021) إلى الكشف عن محددات تنفيذ نظام GFMIS داخل الوحدات الحكومية الأردنية. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية في ٥٢ وحدة حكومية أردنية. وكشفت نتائج الدراسة إلى أن استخدام نظام GFMIS له تأثير ايجابي على جودة المعلومات وجودة الخدمة المقدمة للمستخدم النهائي، وان مقاومة الموظفين لنظام GFMIS هي عامل حاسم وهام في نجاح تنفيذ نظام GFMIS.

في حين هدفت دراسة حافظ (٢٠٢١) إلى التعرف على الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بالتطبيق على جامعة المنصورة كأحد الوحدات الحكومية العامة. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستخدمي النظام في الوحدات الحكومية في جامعة المنصورة (موظفي الوحدات - ممثلي وزارة المالية - مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات القائمين بمراجعة هذه الوحدات)، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود اختلاف معنوي حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة بين آراء عينة الدراسة، وأن استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة يؤدي إلى تحسين فعالية **الرقابة** الداخلية في الوحدات الحكومية.

وركزت دراسة Alo et al., (2021) على الدور الذي سيمارسه نظام المعلومات المالية الحكومية المتكامل GFMIS في تنفيذ المشتريات العامة المستدامة SPP في القطاع العام النيجيري. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على موظفي المشتريات في ١٥ وزارة اتحادية في نيجيريا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام GFMIS له دور إيجابي هام في تنفيذ عمليات الشراء العام في نيجيريا من خلال تحسين شفافية والتقرير عن معلومات هذه العمليات.

سعت دراسة يوسف والإمام (٢٠٢٢) إلى بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMISعلى فاعلية تنفيذ الموازنة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على المحاسبين والمديرين والموظفين في الوحدات التابعة لوزارة المالية. وكشفت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تحسين الادارة المالية الحكومية لأنظمة تنفيذ الموازنة بصفة خاصة نظام المدفوعات والمقبوضات.

فيما ركزت دراسة محمود (٢٠٢٢) على وضع إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة لتطوير دور المراجعة الداخلية الحكومية من أجل إدارة المخاطر الناجمة من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي GFMIS. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعين الداخليين وممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق المراجعة المستمرة وإدارة مخاطر نظام GFMIS، حيث تساعد المراجعة المستمرة **الجهاز** المركزي للمحاسبات في إجراء الرقابة والمراجعة اللاحقة بكفاءة وفعالية.

في حين استهدفت دراسة غالي وآخرون (٢٠٢٢) بيان اثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر بشكل إيجابي على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات

الحكومية، ويؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية وبالتالي الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية لحماية موارد واصول الوحدات الحكومية من السرقة والضياع.

هدفت دراسة Ahinsah-Wobil (2023) إلى استكشاف التحديات والفرص وفعالية استخدم نظام GFMIS في إعداد الحسابات المالية الاستحقاقية في غانا. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام نظام GFMIS في غانا يساهم في تحقيق اهداف المحاسبة على اساس الاستحقاق ويحسن من جودة التقارير المالية الحكومية، بالاضافة إلى أن تنفيذ نظام GFMIS يعد امر ضروري لتحقيق الحسابات المالية الاستحقاقية في غانا.

إستهدفت دراسة عزام وآخرون (٢٠٢٣) تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة في الآونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على الوحدات الادارية لهيئة الاسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية. وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي: يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالي للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكومية الدولية من أجل كسب المنافع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يسهم في احكام الرقابة علي المال العام من خلال دوره الحيوي في تفعيل موازنة البرامج والأداء.

وهدفت دراسة حنا وآخرون (٢٠٢٣) إلى تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وأثره في الوحدات الحكومية بجامعة الزقازيق. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجتمع الدراسة والذي تمثل في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق والبالغ عددهم ١٦ وحدة حسابية. وخلصت الدراسة إلى المقترح الاسترشادي لتطبيق نظام GFMIS، وذلك من خلاله تقديم الإجراءات والإصلاحات المطلوبة والقابلة للتطبيق لحل المشاكل التي تحد من كفاءة وفاعلية تطبيق النظام وتحقيق التكامل بين كافة الأنظمة المالية الأخرى.

هدفت دراسة زلط وآخرون (٢٠٢٣) غلى التعرف على محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية GFMIS وذلك بالتطبيق على الوحدات الحكومية بمحافظة المنوفية. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من موظفي الحسابات بالوحدات الحكومية والسادة ممثلي وزارة المالية، ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود إختلافات بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بكل من محددات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وآليا الرقابة على المال العام، بالإضافة إلى وجود علاقة إرتباط بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وآليات الرقابة على المال العام.

وسعت دراسة مطاوع وآخرون (٢٠٢٤) إلى تحقيق التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وذلك لتحقيق فاعلية التخطيط والرقابة لعناصر الموازنة العامة. وذلك من خلال

إجراء دراسة ميدانية على عينة من الاكاديميين المهتمين بالمحاسبة الحكومية ومستخدمي النظام من العاملين بالوحدات المحاسبية الحكومية وممثلي وزارة المالية بالإضافة إلى العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل بين أبعاد موازنة البرامج والأداء وبين أبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر تأثيراً معنوياً إيجابياً في فاعلية التخطيط والرقابة.

وركزت دراسة Hisab& Dahdooh (2024) على معرفة تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على الأداء المالي الحكومي في العراق. وخلصت هذه الدراسة إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوثر بشكل إيجابي وكبير على الأداء المالي للحكومة، وعدم وجود فروق بين عينات الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة المتمثلة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والأداء المالي الحكومي حسب المتغيرات الديموغرافية محل الدراسة.

هدفت دراسة Iwedi (2024) إلى عرض وتحليل تاثير إصلاحات الإدارة المالية في القطاع العام في نيجريا من خلال تبني نظام GFMIS على تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالوزارات الفيدرالية بنيجيريا. وخلصت الدراسة إلى وجود اثر إيجابي لتنفيذ نظام GFMIS على إصلاح القطاع العام وخاصة في توجيه الانفاق والحد من الفساد.

واخيرا سعت دراسة أحمد وآخرون (٢٠٢٤) إلى بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية كأحد مكونات الرقابة الدخلية. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على العاملين بالوحدات الحسابية بمحافظة السويس الذين يرتبط عملهم بنظام GFMIS بحيث شملت العينة ممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية والعاملين بالتفتيش المالي بالمديرية المالية، والعاملين على مسئوليات نظام GFMIS بالوحدات الحكومية، والعاملين على أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني، ومفتشي الجهاز المركزي للحسابات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وتفعيل الأنشطة الرقابية كأحد مكونات الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وأن هناك عدة مزايا لإستخدام نظام GFMIS في النظام المالي الحكومي المصري.

- **التعليق علي الدراسات السابقة: من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن القول أن** غالبية الدراسات على مزايا استخدام التحول الرقمي، وأهمية في تطوير وتحسين الأداء، دون التطرق للدور الهام لاستراتيجيات التحول الرقمي بالنظام الحكومي وخاصة المساهمة في تبني نظام GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المختلفة، **وبالتالي تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على دراسة وتحليل دور استراتيجيات التحول الرقمي في نجاح تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، مع دراسة ميدانية بالبيئة المصرية.**

رابعاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر استراتيجيات التحول الرقمي كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في نجاح تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS. **وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

١- الكشف عن مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية.

٢- عرض وتحليل مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية.

٣- قياس اثر تبني تطبيق استراتيجيات الحول الرقمي على تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية.

خامساً: أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بتبني استخدام التحول الرقمي واستراتيجياته بالوحدات الحكومية المصرية، وبالتزامن قيام وزارة المالية المصرية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وانعكاس ذلك التبني على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية، وبالتالي يمكن تناول أهمية الدراسة كما يلي:

١ ـ الأهمية العلمية:

- تسليط الضوء على أهمية تبني استخدام التحول الرقمي باستراتيجياته المختلفة وابتكارات تكنولوجيا المعلومات المستحدثة المقترنه به، على تقارير النظام المحاسبي الحكومي في البيئة المصرية.
- إثراء الفكر والأدب المحاسبي بمحددات ومقومات وعوامل نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS لتعظيم الاستفادة من هذا النظام.
- تفسير الدور الذي تمارسه استراتيجيات التحول الرقمي في نجاح تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، بما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية.

٢ – الأهمية العملية:

- تمكين العاملين بالوحدات الحسابية وممثلي وزارة المالية من فهم محددات نجاح تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS .
- تزايد اهتمام الجهات الحكومية بتبني تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي المختلفة، وتعظيم الاستفادة من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS .
- تعزيز جودة التقارير المالية في ظل تبني الحكومة المصرية التحول الرقمي الشامل، وتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

- تمكين الجهات المستفيدة من تقييم تبني استراتيجيات التحول الرقمي باعتبارها أحد المُمكنات الاساسية لتحقيق الأهداف الرئيسية للأجندة الوطنية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة.

سادساً: فروض البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيراته، يمكن صياغة فروض الدراسة كاجابات محتملة للتساؤلات البحثية على النحو التالي:

١- توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن الكشف عن مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية.

٢- توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية.

٣- يوجد اثر معنوى لتبني تطبيق استراتيجيات الحول الرقمي على تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية.

سابعاً: حدود ونطاق البحث:

تتمثل حدود ونطاق الدراسة في كل من:

- **حدود مكانية**: سوف يقتصر تطبيق الدراسة على كل الوحدات الحسابية التابعة لوزارة المالية، التي قامت بتطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.
- **حدود منهجية**: سوف يقتصر الباحث على تناول دور استراتيجيات التحول الرقمي في تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFIMS كمرتكز لتعزيز الشفافية والمسائلة الحكومية، دون التطرق للمؤشرات والحسابات القومية التي تتناول الدخل القومي والاستقرار المالي.

ثامناً: منهجية البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة الدراسة وسعياً نحو تحقيق أهدافها واختبار فروضها اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك من خلال تحديد كل من (مجتمع الدراسة - متغيرات الدراسة – أدوات قياس متغيرات الدراسة – أدوات واساليب التحليل الإحصائي) :

١- **المنهج الاستنباطي:** وفقاً لهذا المنهج سيتم استقراء وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، بهدف تعظيم الاستفادة منها في بيان استراتيجيات التحول الرقمي بالبيئة المصرية من جانب، ومقومات ومحددات تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، واستخلاص دور هذه استراتيجيات الحول الرقمي في تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

٢- **المنهج الاستقرائي:** وفقاً لهذا المنهج لبيان دور استراتيجيات التحول الرقمي في تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من الوحدات التابعة لوزارة المالية المصرية.

٣- **مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي نظام (GFMIS) والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية التابعة لوزارة المالية، ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات بالوحدات الإدارية والمؤسسات الحكومية محل الدراسة، بالإضافة إلى الاكاديميين وذلك لقدرتهم على تقييم جودة التقارير المالية الحكومية.

٤- **متغيرات البحث:** وتشمل الدراسة علي ثلاثة متغيرات يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **المتغير المستقل:** استراتيجيات التحول الرقمي بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية.
- **المتغير الوسيط:** نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

٥- **أساليب التحليل الاحصائي:** في ضوء طبيعة والمتغيرات اعتمد الباحث على مجموعة من الاساليب الاحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS، وبرنامج تحليل المسارات الهيكلية AMOS، ووالتي تتمثل في كل من:

- **مقاييس الاعتمادية (Reliability Measures):** التي تبين مدى الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي القائمة الاستقصاء، ومدى تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ (Alpha Test)، ومن المتعارف عليه إحصائياً إذا زاد المقاس عن (٠,٦٠) امكن الإعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع والعكس.
- **أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods):** والتي تستخدم لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية:
  - ✓ المتوسط الحسابي (Mean)
  - ✓ الانحراف المعياري (Standard Deviation).
- **اختبار كروسكال والاس (Kruskal- Wallis- test):** لتحديد الاختلافات بين آراء المستقصى منهم حول متغيرات الدراسة واختبار الفروض الاحصائية.
- **مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix):** التي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات الدراسة وبقية المتغيرات، وتعطى صورة أولية عن دوال الانحدار التي يمكن تكوينها في مرحلة تالية من التحليل الإحصائي

- **أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis):** وذلك بغرض التحقق من اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة على المتغير الوسيط، وكذلك المتغيرات الوسيطة على المتغير التابع.

تاسعاً: تقسيمات البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه واستخلاصاً لأهم النتائج والتوصيات، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

- **القسم الثاني:** طبيعة وأهمية تبني استراتيجيات التحول الرقمي بالوحدات الحكومية المصرية.
- **القسم الثالث:** دراسة تحليلية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر
- **القسم الرابع:** تحليل العلاقة بين تبني استخدام استراتيجيات التحول الرقمي ونجاح تفعيل نظام GFMIS.
- **القسم الخامس:** دراسة ميدانية.
- **القسم السادس:** النتائج والتوصيات.
- **القسم السابع:** مراجع البحث.

القسم الأول: طبيعة وأهمية تبني استراتيجيات التحول الرقمي بالوحدات الحكومية المصرية.

أولا: ماهية التحول الرقمي (المفهوم - الاهداف – المبررات - المراحل):

١- مفهوم التحول الرقمي:

عرفت دراسة شحاته (٢٠٢٠) التحول الرقمي بأنه عملية تهدف إلى تحسين المؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة وجوهرية على خصائصه، من خلال مجموعة من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات وبالتالي يصف التحول الرقمي المراجعة الكاملة للسياسات والعمليات والخدمات من أجل خلق تجارب استخدام أبسط المواطنين والعاملين في الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى إعادة تصميم الخدمات الحكومية بشكل كامل لتلبية احتياجات المستخدمين المتغيرة.

وفي نفس السياق عرفت دراسة الشيشي (٢٠٢٠) التحول الرقمي بأنه إحداث تغيير جذري في العمل عن طريق التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأكبر، فالتحول الرقمي يوفر إمكانيات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، وتنافسية ومستدامة عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين مع تحسين انتاجياتهم عبر سلسلة من العمليات المناسبة، حيث يتطلب التحول الرقمي ثقافة الإبداع في بيئة العمل وتوافر بنية تحتية ملائمة.

فيما يعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال المؤسسات إلى نموذج عمل يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات والفرص المتزايدة (المطيري وآخرون، ٢٠٢٢).

فيما أكدت دراسة ابراهيم (٢٠٢٢) بأن هناك اتفاق بأن التحول الرقمي هو استخدام التقنيات الرقمية على نطاق واسع في مؤسسات القطاع العام، لإحداث تغييرات في العمليات الإدارية الحكومية والتجارية، هو مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة.

بينما يرى (الفاروق، ٢٠٢٣) أن التحول الرقمي يشير إلى تحويل كافة المعاملات والاجراءات والوثائق إلى معاملات إلكترونية أوسع نطاقاً، من خلال التوظيف الأمثل والمتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الأعمال.

ويرى أبو العنين (٢٠٢٣) بأنه يمكن النظر إلى التحول الرقمي على أنه ابتكار جديد يقدم منتجات وخدمات للجمهور توفر لهم الوقت والجهد عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ العمليات والمعاملات المالية والتفاعل معها، وهو بذلك يعتبر عصر جديد لانتقال المنشأت الحكومية من التعامل بالمستندات الورقية إلى أساليب جديدة تعتمد على التقنيات الرقمية، وبالتالي نجد له تأثير واضح ليس فقط على النظم الاقتصادية والمنشآت، ولكن أيضاً على حياة الافراد والمجتمع بشكل عام، وهو بذلك يعتمد على القيام بتنفيذ عمليات نوعية متخصصة في كافة المجالات من خلال الوسائل الالكترونية، من خلال إعادة تصميم الخدمات الحكومية بشكل يلبي حاجة المستفيدين الكترونياً بغرض توفير الجهد والوقت.

ويعرف التحول الرقمي بأنه عملية تكييف المؤسسات والمجتمعات مع التطورات التكنولوجية السريعة واستخدام التقنيات الرقمية لتحسين وتحويل العمليات والخدمات المختلفة، وذلك اعتماداً التكنولوجيا الرقمية مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والإنترنت وتقنيات الاتصالات الأخرى لتحسين كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية وتعزيز التفاعل مع العملاء، حيث يهدف التحول الرقمي إلى تحقيق التحسين المستمر والابتكار والتنافسية في العصر الرقمي (كردي برهومة، ٢٠٢٤).

وأخيرا تعرف دراسة زاهد (٢٠٢٥) التحول الرقمي على أنه الانتقال من التعامل مع الموارد المادية فقط إلى الاهتمام بالموارد المعلوماتية التي تعتمد على الإنترنت والشبكات الإلكترونية، ويرتبط بالاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من أجل تعزيز العمل الإداري من حيث إجراء الدراسات والبحوث المختلفة وإمكانية نشرها، وإيجاد آليات مناسبة للنشر وحماية حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يحتم ضرورة نشر الوعي بالثقافة الرقمية لدى جميع أعضاء المجتمع.

مما سبق يتضح للباحث تعدد المفاهيم التي تناولت مصطلح التحول الرقمي، حيث لا يوجد إجماع على تعريف واحد حتى الآن، لأن بعض الباحثين يعتبرونها عملية تطور للحكومة الإلكترونية، فيما يعتبرها آخرون أنها بمثابة نقلة نوعية جذرية لكافة الأعمال الحكومية، **وبالتالي يرى الباحث** أن التحول الرقمي هو عملية تغيير شاملة تهدف إلى تحويل المؤسسات من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تحسين العمليات والخدمات وزيادة الكفاءة والإنتاجية.، وذلك من إعادة تصميم السياسات والإجراءات والخدمات لتلبية احتياجات المستخدمين المتغيرة من خلال تجارب مبسطة وسهلة للمواطنين والعاملين، حيث يشمل تحول كافة المعاملات والإجراءات إلى أنظمة إلكترونية تفاعلية تلبي احتياجات المستفيدين بشكل أسرع وأكثر فعالية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز ثقافة الابتكار، مما يسهم في بناء مجتمعات تنافسية ومستدامة، وبالتالي ضمان عملية للتحسين المستمر في المؤسسات الحكومية والخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن التحول الرقمي واستراتيجيات التحول الرقمي هما مصطلحان مرتبطان ولكن مختلفان؛ حيث يشير التحول الرقمي إلى تطبيق التكنولوجيا الرقمية لتحسين الأداء والعمليات، بينما تركز استراتيجيات التحول الرقمي على عملية التخطيط والتنظيم وتوجيه الموارد لتحقيق هذا التحول بشكل فعال ومتسق مع أهداف المؤسسة، **حيث يمكن تعريف استراتيجية التحول الرقمي** بأنه خطة مُفصلة وشاملة لتطوير جميع العمليات بالمؤسسات الحكومية، وذلك باستخدام التقنيات الرقمية، حيث تشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة من الخطوات التي تقوم المؤسسات من خلالها بتطبيق الأدوات والتقنيات المناسبة، من أجل رضا العملاء وزيادة الكفاءة، وتحسين جودة المنتجات (https://n9.cl/9mn3n).

وينوه الباحث أنه في هذا المبحث ستم تجاهل الفروق الدقيقة بين مصطلح التحول الرقمي واستراتيجية التحول الرقمي، والتركيز على الأهداف المشتركة والنتائج العملية للتحول الرقمي واستراتيجياته، حيث أن كلاهما يهدفان في جوهرهم على تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الكفاءة والابتكار والتميز من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية، وبالتالي فإن استخدام مصطلح التحول الرقمي أو استراتيجيات التحول الرقمي يشيران إلى نفس الهدف.

٢- أهداف ومزايا التحول الرقمي:

يتمثل الهدف الرئيسي للتحول الرقمي في إعادة تصميم الخدمات الحكومية بشكل كامل لتلبية احتياجات المستخدمين من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، حيث يعتمد على فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية (أبوالعنين، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى ذلك أشارت دراسة الشيشي (٢٠٢٠) إلى أن التحول الرقمي يعتبر من أهم الملفات والممكنات التي تبنتها الحكومة المصرية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، سعياً نحو تحقيق الأهداف التالية:

- **القضاء على البيروقراطية**: حيث يسهم التحول من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية بشكل كبير في إحداث تطور في النظام الإداري المصري، حيث سيوفر الوقت والجهد، وذلك لأن الخدمة ستتم بدون عواقب أو صعوبات تُذكر.
- **نشر وتعزيز الثقافة التكنولوجية:** حيث يؤكد خبراء التكنولوجيا أن هناك عدة عوامل مهمة للتحول الرقمي، وهي ضرورة وجود آلية لحرية تداول المعلومات، وضرورة صدور تشريعات بحرية تداول المعلومات، وكذا سرعة الرد على الشائعات.
- **مكافحة الفساد الإداري:** حيث أن التحول لمنظومة المجتمع الرقمي؛ سيسهل من عملية مكافحة الفساد الإداري، خاصة بعد وضع آليات تنفيذ ما يسمي بالحكومة الالكترونية.
- **التوجه نحو الاقتصاد الرقمي:** حيث أن إدخال الميكنة بالجهات الحكومية سوف يسهم في التحول للمجتمع الرقمي، مما يقلل من معدلات الفساد والبيروقراطية.

وفي نفس السياق اتفقت العديد من الدراسات (البردان وابوعيشة، ٢٠٢٠؛ شحاته، ٢٠٢٠؛ أبوالعنين، ٢٠٢٣؛ احمد، ٢٠٢٣؛ الفاروق، ٢٠٢٣) على وجود مجموعة من الأهداف الرئيسية المرجوة من تبني الدولة المصرية للتحول الرقمي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تعزيز تطوير ثقافة أكثر ابتكارا وتعاونية على مستوى الصناعة والمجتمع.
- تغيير نظام التعليم لتوفير لكي يوفر مهارات جديدة للأفراد، حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.
- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وجودتها، وإمكانية الوصول إلي هذه الخدمة، والقدرة على تحمل تكاليف إشناء وصيانة هذه البنية.
- إنشاء ضوابط أمن سيبراني هدفه حماية البيانات الرقمية، ويشترط فيه الشفافية والاستقلالية والثقة التامة في نظام التحول الرقمي.
- تحسين إمكانية الوصول للخدمات الرقمية لكافة أفراد المجتمع، مع ضمان جودة هذه الخدمات.
- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة تركز على استخدام الوسائل والنظم والطرق الالكترونية لتقليل الوقت والجهد.
- زيادة توليد الدخل والإنتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد لكي يستفيد منها المجتمع.
- زيادة الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة، وتميزها بالمرونة والسرعة وتقليل الوقت والجهد والتكلفة.
- زيادة ثقافة المجتمع بشكل كبير من خلال تدريبه على كيفية الاعتماد على التقنيات الحديثة المتاحة مع التخطيط الدائم والمستمر للبحث والتطوير.

- انشاء خدمات مبتكرة وابداعية بعيدة عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات وتوفير استراتيجيات مختلفة تزيد من القيمة التنافسية، وانشاء فرق عمل مدربة ومتطورة ومن ثم تزيد من استدامة الابداع في التحول الرقمي.
- يسهم التحول الرقمي في تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين، مما يساعد في توفير الوقت والتكلفة والجهد بشكل كبير.
- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات، لخلق حالة من الرضا والقبول لدي العملاء تجاه خدمات المؤسسة الحكومية المختلفة.
- سرعة أداء الإجراءات الرقمية مقارنة بالإجراءات التقليدية، وبالتالي سوف تكون هذه الإجراءات سهلة وسريعة بالنسبة للمستفيدين.

بالإضافة إلى ما سبق نوهت دراسة زاهد (٢٠٢٥) على مجموعة من الأهداف، المُمكن تحقيقها من تطبيق التحول الرقمي بالوحدات الحكومية، أهمها ما يلي:

- أهداف تقترن بتدعيم مستوى الأداء مثل إمكانية نقل المعلومات بالتفصيل، وتوافر المعلومات بين الإدارات المختلفة، مما يزيد من مستوى الثقة في صحة البيانات التبادلية وضآلة الأخطاء المترتبة على الإدخال اليدوي.
- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية بالوحدات الحكومية المختلفة نتيجة التحول من تخزين المعلومات بنسخ ورقية إلى التخزين الإلكتروني، مما يترتب عليه شغل أكثر إنتاجية بالنسبة للطاقات البشرية في هذه الوحدات.
- زيادة الإنتاجية وخفض تكلفة الأداء وذلك باستخدام التكنولوجيا المستخدمة على شبكات المعلومات، وإيجاد سبل أحسن لمشاركة المواطنين في العملية التنفيذية.

مما سبق يرى الباحث أن التحول الرقمي يهدف بشكل أساسي إلى إعادة تصميم الخدمات الحكومية لتلبية احتياجات المستخدمين باستخدام التقنيات الحديثة، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً لتكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتعزيز القدرة التنافسية، بالإضافة إلى القضاء على البيروقراطية، ومكافحة الفساد الإداري، والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، تحسين كفاءة الخدمات، وتوفير الوقت والجهد، وزيادة الإنتاجية. حيث يمثل هذا التوجه أحد أهم ممكنات رؤية مصر ٢٠٣٠، ويسهم في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، مما يعكس صورة إيجابية عن الأداء الحكومي ويساعد في تحسين مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي.

٣- مبررات ودوافع تبني استراتيجيات التحول الرقمي:

سيتم تناول أهم الدوافع والمبررات الأساسية التي تدفع الحكومات نحو تبني تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي المختلف، نذكر منها ما يلي على سبيل المثال (الفاروق، ٢٠٢٣):

- الحاجة الى تجديد استراتيجة العمل من أجل خفض التكاليف وتوفير الوقت والجهد.
- محاولة الاستفادة من التطور التكنولوجي المتسارع في مجال الخدمات والاتصالات و الذكاء الإصطناعي والحوسبة السحابية.
- الحاجة لإجراء تحسين ملموس في الوظائف والمتطلبات المهارية والادوار الوظيفية للعاملين بالوحدات الحكومية، استجابة للضغوط التكنولوجية.
- استخدام التكنولوجيا غالباً ما يساعد على تنويع المنتجات وتعديل مواصفاتها وفق مطالب المستخدمين المختلفين في المجتمع.
- الحاجة الى توحيد البيانات على مستوى الوحدات الحكومية المختلفة، ورغبة في الوصول إلى خدمة الشباك الواحد.
- حاجة المؤسسات الحكومية إلى بناء ميزة تنافسية، ورغبتها في تخفيض التكاليف، وتطوير الخدمات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة عملياتها مستفيدة من التكنولوجيات الجديدة .
- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء، والرغبة في تحسين مؤشر البيروقراطية المتزايد في تقديم الخدمات الحكومية.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس .
- الحاجة إلى تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل، لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بشكل جيد.

فيما ركزت دراسة أحمد (٢٠٢٣) على بيان مبررات تبني استراتيجيات التحول الرقمي على الممارسات والبيانات المحاسبية، وذلك كما يلي:

- انتشار التقنيات التكنولجية مثل الحوسبة السحابية، وأنظمة الهواتف الذكية، ونظم الدفع من خلال المحمول والإنترنت، العملات المشفرة مثل (Bitcoin)، وزيادة الإعتماد على العقود الذكية المصاحبة لتطور شبكة الإنترنت ومواقع التواصل والتي عززت انتشار منشآت التكنولوجيا المالية وساعدت في تطوير العمليات والخدمات المقدمة.
- انتشار منشآت خدمات التكنولوجيا المالية وزيادة المنافسة بها حيث زدات مبيعات المنشآت الرقمية مقارنة بالمنشآت التقليدية في بعض السلع والخدمات.
- تغير سلوك المستهلكين، حيث أصبحوا يفضلوا استخدام أدوات البحث ووسائل التواصل.

- انتشار سوق البيانات الضخمة وآليات ونظم تحليلها عالميًا والذي قدر بـ ٧٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، ومتوقع أن يصل ل ٢٤٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٧م.

كما اشارت دراسة وديع وسيدهم (٢٠٢٣) أن دوافع التحول الرقمي بالوحدات والجهاز الحكومي، تتمثل فيما يلي:

- يسهم التحول الرقمي للخدمات الحكومية عدم تعرض المتعاملين من المواطنين مع وحدات الجهاز الحكومي لحالات الفساد، وذلك من خلال الفصل بين مقدم الخدمة والمستفيد من الخدمة.
- التحول الرقمي يعد أحد محركات النمو الإقتصادي للدولة، من خلال العمل على تحقيق الاستقرار المالي، بالاضافة إلى تعظيم انضمام منشآت قطاع الاعمال والقطاع العائلي إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يسهم في ترشيد عمليات إتخاذ القرار، فضلاً عن تعظيم الحصيلة الضريبية للمالية العامة.
- التحول الرقمي للخدمات الحكومية يدعم الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.

مما سبق يرى الباحث أن تبني الحكومة المصرية لاستراتيجيات التحول الرقمي يأتي كإستجابة لمجموعة من الدوافع المُلِحة، يتمثل أبرزها في الحاجة إلى تجديد استراتيجيات العمل لتخفض التكاليف وتوفير الوقت والجهد، واستغلال التطور التكنولوجي (تقنيات الذكاء الاصطناعي - الحوسبة السحابية - العقود الذكية) المتسارع في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، بالإضافة إلى سعي الحكومة لتحسين الكفاءات والمهارات الوظيفية للعاملين ومواكبة الضغوط التكنولوجية المتزايدة، لذلك تهدف الحكومة إلى توحيد البيانات وتقديم خدمات حكومية أكثر كفاءة وتنافسية، في ظل منافسة قوية مع القطاع الخاص.

ثانياً: محاور أستراتيجية التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية:

أخذت الحكومة المصرية على عاتقها تنفيذ العديد من الخطط والاستراتيجيات في إطار تحقيق أهداف التحول الرقمي، والتي بلا شك تساعد في تسريع وتيرة التحول الذكي في الجهات الحكومية وتشجيع المواطنين على استخدام وسائل التحول الرقمي في كافة معاملاتهم اليومية، ويمكن تناول هذه المحاور والتي تمثل مجموعة من الخطوات التنفيذي لبرنامج التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية (بكر، ٢٠٢١؛ ابراهيم، ٢٠٢٢؛ رمضان، ٢٠٢٣):

١- المحور الأول: العمل على تكامل منظومة الإجراءات والخدمات الحكومية في مكان واحد:

تحقيقاً لهذا المحور تعاونت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع جميع القطاعات بالدولة لتحقيق التحول الرقمي من خلال التركيز على مهمتين وهما: الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحسين الأداء الحكومي، وذلك من خلال إطلاق مبادرة (مصر الرقمية) كرؤية وخطة شاملة، بهدف توفير جميع الخدمات

الحكومية للمواطنين رقميا على مستوى الجمهورية من خلال بوابة واحدة، **ووقد تمثلت أبرز الإنجازات في هذا المحور فيما يلي:**

- الانتهاء من ربط أكثر من مائة قاعدة بيانات حكومية ببعضها البعض بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية في إطار تنفيذ المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة المصرية.
- تطبيق منظومة التحول الرقمي بمحافظة بورسعيد كمرحلة أولى من خلال إطلاق أكثر من مائة وخمسين خدمة رقمية بالمحافظة، وقد شملت أعمال المشروع ميكنة القطاعات الحكومية والخدمية بالمحافظة، وربطها بقواعد البيانات الموحدة للدولة بالتعاون مع القطاعات مقدمة الخدمة.
- تنفيذ مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل بالتعاون مع وزارتي الصحة والإنتاج الحربي من خلال إطلاق المنظومة.
- تطوير الكثير من الخدمات الإلكترونية وإطلاقها بعدد من الهيئات **مثل:** هيئات إنفاذ القانون والتوثيق العقاري والأحوال الشخصية ومحاكم الأسرة والتموين والكهرباء والزراعة وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- الاتفاق مع قطاعات الدولة على إعداد دورة عمل للأرشفة الإلكترونية بكل جهة حكومية، بهدف تحليل أنواع الوثائق الحكومية والتي تصل إلى نحو مليار وثيقة بكل الجهات الحكومية، وإنشاء باركود موحد، وتجهيز هذه الوثائق ومسحها صوتيا وفهرستها ثم مراقبة الجودة وتخزينها.

٢- المحور الثاني: إطلاق المنصات الرقمية لإتاحة الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين:

تحقيقاً لهذا المحور، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خمسة منافذ للخدمات الرقمية للمواطنين، شملت المرحلة الأولى منصة **(مصر الرقمية)** التي تتضمن خدمات المرور والتموين والتوثيق والشهر العقاري، وخدمات المحاكم والسجل التجاري والضريبة العقارية، وذلك بالتعاون مع الجهات المقدمة للخدمات، أما المرحلة الثانية فشملت خدمات المحاكم والإسكان الاجتماعي والأحوال المدنية، وخدمات الترخيص، وقد تم توفير طرق دفع إلكترونية مختلفة لرسوم الخدمات، بما في ذلك شركات الدفع الإلكتروني ومحافظ الهاتف المحمول وبطاقات الائتمان.

٣- المحور الثالث: ربط مصادر البيانات الشخصية للمواطنين لدى جميع الهيئات الحكومية:

وذلك من خلال بناء قاعدة بيانات وطنية، لتكون أساس سليم للتحول الرقمي والتنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأمني، انطلاقا بأن الأحوال المدنية هي المرجعية الأساسية للمواطن ابتداء من تاريخ ولادته إلى وفاته (شهادة ميلاد - بطاقة شخصية - شهادة زواج - شهادة طلاق - بطاقة عائلية - شهادة وفاة) وبالتالي فهي المرجعية السليمة لبناء قاعدة بيانات بمختلف الجهات بالبيانات السليمة.

٤- المحور الرابع: منظومة الدفع الإلكتروني:

التي تشمل بطاقات الائتمان وشركات التحصيل الإلكتروني ومحافظ التليفون المحمول لمنظومة، كإحدى مقومات التحول الرقمي للحكومة المصرية، فهي تساعد في رفع كفاءة تحصيل موارد الدولة الضريبية، والحد من عمليات التهرب الضريبي، وغسل الأموال، والرشوة، والفساد، والمساهمة في ضم القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي للدولة، كما تساهم في خفض تكلفة طباعة النقود، إلى جانب توفير خفض المخاطر المتعلقة بسرقة أو فقد النقود الورقية، كما تؤثر نسبة المالكين للحسابات المصرفية في دعم منظومة الدفع الإلكتروني.

٥- المحور الخامس: تأسيس البنية التحتية لشبكات الإنترنت فائقة السرعة:

وذلك من خلال شبكات التليفون الثابت والمحمول، فقد كانت تمثل البنية التحتية لشبكات الإنترنت في مصر أحد التحديات أمام الحسين كفاءة منظومة الدفع الإلكتروني ، وتحقيقاً لذلك تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات في جميع أنحاء الجمهورية في ٢٠١٩ باستثمارات بلغت ثلاثين مليار جنيه، ثم تبعته المرحلة الثانية في النصف الثاني من ٢٠٢٠ بكلفة تصل إلى نحو أكثر من خمس مليارات جنيه، بالإضافة إلى البدء في تجارب تفعيل تكنولوجيا الجيل الخامس في مصر استعداداً لتطبيق هذه الخدمة.

٦- المحور السادس: الاهتمام بتنمية صناعة الإلكترونيات:

يسهم الاهتمام بتنمية صناعة الإلكترونيات في توفير أجهزة الاتصالات ناقلة تكنولوجيا المعلومات التي تدعم عمليات التحول الرقمي وفي هذا السياق، وتحقيقاً لذلك تم إطلاق مبادرة تصميم وصناعة الإلكترونيات (مصر تصنع الإلكترونيات) تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٥، والتي تهدف إلى توطين صناعة الإلكترونيات.

٧- المحور السابع: تنمية المهارات والموارد البشرية الرقمية:

فلا يمكن بناء مجتمع رقمي دون وجود المستوى والخبرة والأعداد الكافية من الموارد البشرية التي ستتولى تنفيذ هذه المهمة، وتهتم الدولة بتوفير التدريب وبناء القدرات لجميع شرائح المجتمع بهدف تنمية المهارات والموارد البشرية الرقمية لتعظيم الاستفادة من استراتيجيات التحول الرقمي.

ثالثاً: نتائج تطبيق أستراتيجية التحول الرقمي التي تبتها الحكومة المصرية على وزارة المالية:

سنتناول في هذا الجزء نتائج تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية تحت مسمى: مشروعات الميكنة والتحول الرقمي في وزارة المالية على النحو التالي (وزارة المالية، ٢٠٢٢):

١- مشروع موازنة البرامج والأداء:

(أ) تمكنت وزارة المالية من تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء في إطار سعى الوزارة إلى تطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ومراقبة فعالية أدائها، وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق.

(ب) في عام ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن موازنة البرامج والأداء، بالالتزام التدريجي لجهات الدولة بتطبيق موازنة البرامج والأداء. ثم صدر قرار وزير المالية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠٢٠ بإنشاء وحدة تنظيمية لموازنة البرامج والأداء بوزارة المالية ليحدد اختصاصاتها بوضوح ويعلن ميلاد كيان مؤسسى جديد ينطلق من خلاله هذا المشروع إلى التطبيق.

(ج) وتكليلاً لجهد وزارة المالية في هذا الإطار، صدر تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب عما ورد من الوزارات في شأن تقديم موازنة البرامج والأداء عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مؤكداً على أنه يثمن دور وزارة المالية في تطبيق موازنة البرامج والأداء من خلال التنسيق الدائم مع اللجنة والدعم الفنى واللوجيستي الذي يوفره فريق العمل وتقوم بتوفيره وزارة المالية للوزارات والجهات المختلفة، وأصدر توصيات إيجابية في هذا الإطار.

(د) وفي ٦ أكتوبر ٢٠٢٠ أطلقت وزارة المالية دليل موازنة البرامج والأداء" ليكون مرجعاً لكافة جهات الدولة لدى إعداد موازنة البرامج والأداء بها.

٢- مشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد (TSA):

أتمت وزارة المالية المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA ، وتمكنت من إغلاق ٦١ ألف حساب مصرفي لجهات حكومية، وإلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية واستبدالها بأوامر الدفع الإلكترونية وضم الهيئات الاقتصادية والحسابات الخاصة ضمن المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد.

٣- مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية (GFMIS):

(أ) في عام ٢٠١٨ انتهت وزارة المالية من تنفيذ مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية (GFMIS) وتعميمه على مستوي الدولة وربطه بحساب الخزانة الموحد.

(ب) ولقد اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات سريعة لتنفيذ مشروع (GFMIS) من خلال العمل على عدد من المحاور أهمها ما يلي:

- **المحور الأول: تهيئة البيئة التشريعية من خلال إصدار القوانين والقرارات اللازمة في هذا الشأن وهي:**
  - ✓ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات.
  - ✓ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن إلزام الجهات بصرف مستحقات العاملين من خلال نظام الدفع الإلكتروني ببطاقات الصرف الآلية (ATM).
  - ✓ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن إلزام جهات الموازنة العامة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
  - ✓ قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.
  - ✓ القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن الدفع غير النقدي
  - ✓ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الدفع غير النقدي.
- **المحور الثاني: التطبيق الفعلي ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على النحو الآتي:**
  - ✓ **المرحلة الأولى:** ميكنة مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة بدءاً بإعداد الموازنة وانتهاء بإعداد الحساب الختامي وذلك من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وميكنة استخدام نظام إعداد الموازنة Oracle Hyperion
  - ✓ **البدء في تطبيق المرحلة الثانية** من نظام (GFMIS) والتي تشتمل على الآتي:
    - استكمال منظومة الاستثمارات الحكومية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ومن المتوقع الانتهاء خلال أغسطس ٢٠٢١.
    - استكمال التطبيق منظومة GFMIS على كافة الهيئات الاقتصادية، ومن المتوقع الانتهاء خلال يونيو ٢٠٢٢
    - استكمال منظومة المرتبات الحكومية (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة).
    - استكمال منظومة المشتريات الحكومية هيئة الخدمات الحكومية ومجمع الإصدارات المؤمنة والذكية

٤- مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

(أ) الدفع الإلكتروني الحكومي (الدفع الإلكتروني للمرتبات الدفع الإلكتروني للموردين)

- أتمت وزارة المالية تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة (ATM) والسداد الإلكتروني للموردين وغيرهم ومراقبته وتطويره والتوسع فيه ليشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية سواءً كانت مستحقات للعاملين أو لأشخاص طبيعية أو اعتبارية خاصة.

- صدرت توجيهات المجلس القومي للمدفوعات برئاسة السيد رئيس الجمهورية بالاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية، وفي ضوء ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

✓ بتاريخ ١/٧/٢٠٢٠ بدأت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي المصرى والجهات الإدارية والبنوك المشتركة بمنظومة الدفع الإلكتروني المستحقات العاملين بالدولة في إطلاق المرحلة التجريبية الأولى لاستبدال البطاقات الحكومية لصرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقات الدفع الوطنية المطورة «ميزة المؤمنة ذات الشرائح الذكية اللاتلامسية - بإجمالي عدد يقدر بحوالي (٣٧٠٠) بطاقة، والتي تتيح خدمات إضافية تتمثل في السحب النقدى من ماكينات (ATM)، والشراء الإلكتروني عبر الإنترنت، وسداد المستحقات الحكومية إلكترونيًا من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي، والشراء من خلال نقاط البيع الإلكترونية (POS)، حيث تستهدف منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير نحو ٢٥٪ من تكلفة إصدار العملة، وما يقرب من ٥٠٪ من زمن أداء الخدمة، وتقليص الإجراءات بما ينعكس إيجابيًا على ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول فى مجالى سهولة أداء الأعمال والشفافية اللذين يرتكزان على ثلاثة محاور التكلفة، والوقت، والإجراءات، ومن ثم تسهم في زيادة معدلات التوظيف، ونمو الدخل القومى، والحد من التضخم.

✓ بتاريخ ١/١٠/٢٠٢٠ تم إطلاق المرحلة التجريبية الثانية بالمحافظات بإجمالي عدد يقدر بنحو ٣٣,٠٠٠ بطاقة مستهدفة والتي تم الانتهاء منها بنهاية يناير ٢٠٢١ باجمالي عدد يقدر بنحو ٣١,٣٩٤ بطاقة، علماً بأن الهدف من المراحل التجريبية يتمثل في اختبار الآليات وتلافي أية ملاحظات قبل تعميم التجربة بكافة الجهات الإدارية.

✓ بداية من فبراير ٢٠٢١ تم البدء في مرحلة التوسع في تحويل البطاقة الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى بطاقة (ميزة)، وذلك بالتعاون مع بنوك (مصر، والأهلي، والتعمير والإسكان، والعربي الإفريقي الدولي، والإمارات دبي الوطني، والقاهرة، والمؤسسة العربية المصرفية، والمصرف المتحد والتجارى الدولى)، والهيئة القومية للبريد، والوحدات الحسابية بالجهات الإدارية، حيث تم إصدار حوالي ٦٦٠ ألف بطاقة حتى نهاية إبريل ٢٠٢١ ، وذلك بخلاف ما سبق إصداره من بطاقات خلال المرحلتين التجريبيتين الأولى والثانية، ويتم إصدار باقي البطاقات تباعاً حتى نهاية يناير ٢٠٢٢ ، ولا يتم وقف البطاقات الحالية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلا بعد تشغيل بطاقات الدفع الوطنية «ميزة».

(ب) التحصيل الإلكتروني للإيرادات السيادية:

- **في مجال سداد المستحقات الضريبية والجمركية:** لقد أصبح متاحاً في الوقت الحالي قيام الممول سواء كان شخصاً طبيعياً او اعتبارياً بتقديم الإقرار الضريبي الخاص به بشكل إلكتروني، وكذا سداد الضرائب

المستحقة عليه في صورة غير نقدية من خلال التحويل من الحسابات البنكية مباشرة أو باستخدام بطاقات الائتمان أو من خلال منظومة Corporate Payment Services (CPS) ، دون تحمل مشقة التردد على مقار المصلحة للقيام بذلك، بل إن هذا الأمر قد أصبح إلزامياً بالنسبة للأشخاص الاعتبارية إلا أنه كان متاحاً اختيارياً للأشخاص الطبيعيين في عام ٢٠٢٠، ثم أصبح إلزامياً على كافة الأشخاص وزارة المالية بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى والهيئة القومية للبريد الطبيعيين بداية من ١/١/٢٠٢١

- **في مجال سداد المستحقات الحكومية**: من خلال آلية (مدفوعة المواطن) أتاحت سداد مقابل الخدمات الحكومية التي تتجاوز قيمتها ١٠٠ جنيه من خلال الفروع المنتشرة لعدد (١٨) بنكاً من البنوك المشاركة بالمنظومة، وكذا من خلال ما يقرب من عدد (٤٠٠٠) مكتب بريد منتشرة على مستوى كافة محافظات الجمهورية، على النحو الذي يؤدي إلى استقرار منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني دون حدوث أية اضطرابات. وهو الأمر الذى يشير إلى التنوع في وسائل تحصيل المستحقات الضريبية والعمل المستمر على توفير وسائل بديلة لتختار منها الشركات الأفراد ما يناسبها مثل:

✓ سداد المستحقات الضريبية من خلال الاشتراك بمنظومة السداد المتاحة للشركات مع القطاع المصرفي.
✓ سداد المستحقات الضريبية على حسابات المصلحة بالبنوك من خلال مدفوعة المواطن.
✓ سداد المستحقات الضريبية باستخدام البطاقات مقبولة الدفع من خلال ماكينات التحصيل الإلكتروني الحكومية GPOS أو موقع المصلحة الإلكتروني مباشرة.
✓ سداد المستحقات الضريبية باستخدام المحافظ الإلكترونية من خلال رمز الاستجابة السريع QR Code.

٥- مشروع نظام رواتب العاملين بالدولة (Oracle Payroll):

(أ) يهدف المشروع إلى توحيد أسلوب حساب رواتب العاملين بكافة الجهات التابعة للدولة بطريقة إلكترونية باستخدام برنامج (Oracle Payroll).

(ب) تم تخصيص المرحلة الأولى من المشروع خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ للجهات الإدارية المنتقلة إلى العاصمة الإدارية الجديدة والبالغ عددها (٣٨) هيئة موازنيه بكامل موظفيها، وقد تم الانتهاء من تفعيل عدد (١٧) هيئة موازنية وتم استخراج مرتبات العاملين بعدد (٩) هيئات حتى شهر فبراير ٢٠٢١ ، وجار استكمال تفعيل باقى الجهات.

(د) خلال المرحلة الثانية من المشروع (من أول يوليو ٢٠٢١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢) يتم التطبيق على الجهات والهيئات التالية:

- باقي الجهات المقرر نقل جزء من موظفيها للعاصمة الادارية الجديدة والبالغ عددها ٣٧ جهة.

- وحدات الإدارة المحلية بمختلف المحافظات والبالغ عددها ٣٢٣ هيئة موازنية بإجمالي عدد ١٣٦٥ وحدة حسابية وفق خطة تفصيلية جار غعدادها.
- الجامعات والمراكز البحثية والبالغ عددها ٨٢ هيئة موازنية.

(هـ) خلال المرحلة الثالثة من المشروع (من أول يوليو ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) يتم التطبيق على باقي الجهات الادارية بالوزارات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والبالغ عددها (٢٢٠) هيئة موازنية.

مما سبق يستنتج الباحث أن التحول الرقمي ساعد في تطوير وميكنة الأنظمة المالية الحكومية التي ترتكز على بنية معلوماتية قوية ويتم تحديثها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وبهذا نجد أن التحول الرقمي يساهم في توفير بيانات تستطيع من خلالها الجهات المستفيدة اتخاذ قرارات رشيدة، لعل من أهم هذه الانظمة ما يلي:

- مشروع موازنة البرامج والأداء.
- مشروع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد (TSA).
- مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية (GFMIS).
- مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.
- مشروع نظام رواتب العاملين بالدولة (Oracle Payroll).

وبالتالي يسهم ربط منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وحسابات الخزانة الموحد (TSA) ومنظومة الدفع والتحصيل الالكتروني بالجهات الحكومية وجميع وحداتها يسهم في اغلاق الحسابات الختامية للموازنة المنتهية في نفس يوم نهاية السنة المالية، مما يساعد على أن تعمل الموازنة الجديدة في اليوم الأول من السنة المالية الجديدة.

القسم الثالث: دراسة تحليلية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر

أولاً: ماهية وطبيعة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر:

١- تعريف نظام GFMIS بالبيئة المصرية:

عرفت دراسة عزام وآخرون (٢٠٢٢) نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بأنه نظام إلكتروني يربط كافه أجهزة الحكومه ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التي تتم بمراحل دورة الموازنه المختلفة بدءاً من مرحلة التخطيط الإستراتيجي وانتهاء بمرحله المساءلة، وذلك من خلال تقديم مجموعه من الحلول المحوسبة التي تمكن الحكومات من التخطيط للموازنه وتنفيذها، للمساندة في عمليه صناعه القرار، وتعزيز الرقابة على الأداء، بالإضافة إلى نشر معلومات التقارير المالية عبر المواقع

والمنصات المختلفة، ومراقبتها بهدف تسجيل جميع المعاملات المالية اليومية والافصاح عنها وإتاحه نتائج موحدة وموثوقه. **ومن هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من النقاط الرئيسية:**

- يعد نظام GFMIS نظام إلكتروني يربط كافة أجهزة الحكومة ببعضها البعض.
- يشمل نظام GFMIS كافه العمليات المالية وغير المالية التي ترتبط بكافة مراحل الموازنة.
- يدعم نظام GFMIS تسجيل كافة المعاملات ومتابعتها وإحكام الرقابة عليها.
- يرتكز نظام GFMIS على عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموظفين والاجراءات والضوابط الحاكمة للتشغيل.
- يسهم نظام GFMIS في تحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية الحكومية.

وأشارت دراسة غالي وآخرون (٢٠٢٢) أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS هو نظام معلومات مالي إلكتروني يربط بين جميع الوحدات والمصالح الحكومية، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف التي تتكامل مع بعضها البعض لتسجيل البيانات المالية، وتتبع الأحداث المالية، بالإضافة إلى تلخيص المعلومات المالية بغرض توفير مزيد من الشفافية التي تضمن إحكام الرقابة على الموازنة العامة للدولة، بهدف توفير المزيد من المعلومات حول الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة من ايراداتها ومصروفاتها للحد من حالات التلاعب والتزوير والتحكم في عجز الموازنة بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد الإنفاق الحكومي.

وفي نفس السياق عرفت دراسة رمضان (٢٠٢٣) نظام GFMIS بأنه نظام إلكتروني يربط جميع أجهزة الحكومة العامة، ويحتوي علي كل وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمرحلة المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر المنصات الرقمية المختلفة.

يعتبر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS من الأنظمة الهامة والمتعلقة بإدارة موارد الدولة والتي تساعد المؤسسات الحكومية على تخطيط متطلبات الموازنة والإنفاق وإدارة أنشطتها المالية، والتي يتم من خلالها التحول من النظام التقليدي إلى النظام الآلي في كافة العمليات وذلك لإعداد ومراقبة وتنفيذ الموازنات الحكومية، حيث يتم توفير إطار متكامل للنظام المحاسبي لكافة الجهات ذات العلاقة والذي يحقق اقصى درجات الشفافية في تخصيص واستخدام ومراقبة الموارد العامة، بالإضافة إلى أنه يوفر قدراً كبيراً من الإفصاح، والمساعدة في تحسين تقديم الخدمات بفاعلية وكفاءة (صالح، ٢٠٢٣)

كما يعرف نظام GFMIS بأنه نظام الإلكتروني يربط جميع أجهزة الحكومة العامة، ويحتوي على كل وظائف إدارة المالية العامة من عمليات مالية ومحاسبية، التي تتم في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، بداية من مرحلة التخطيط الإستراتيجي وإنتهاء بمرحلة المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر المنصات الرقمية المختلفة (Ali & Mohammed, 2024).

وفي نفس السياق أكدت دراسة أحمد وآخرون (٢٠٢٤) أن نظام GFMIS يعتبر أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP) والتي تعرف كبرمجيات جاهزة قابلة للتكييف مع متطلبات العمل بالمؤسسات الحكومية المختلفة، وهي تتكون من أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل منها أنظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة والمشتريات والموازنة، التي تم تصميمها بناء على مسح خرائط الأعمال داخل المؤسسات الحكومية، بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات، مما يمكن المؤسسات الحكومية من إستخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بكفاءة وفعالية، وذلك عن طريق توفير حل متكامل لكافة احتياجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات.

إن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS عبارة عن نظام مالي محاسبي وإداري محوسب متكامل، يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية لكل الوزارات والوحدات الحكومية بوزارة المالية التي تتم بكل مرحلة من مراحل الموازنة، بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمرحلة المحاسبة والإفصاح، فضلاً عن توحيد المعالجات المحاسبية التي تطبق في كافة الوحدات الحكومية (مطاوع وآخرون، ٢٠٢٤).

وعرفته وزارة المالية بأنه "نظام إلكترونى يربط جميع أجهزة الحكومة العامة، ويحتوى على كافة وظائف ادارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التى تتم فى كافة مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجى انتهاءاً بمرحلة المحاسبة والابلاغ" (https://2u.pw/YrrUC9Va).

وأخيراً أكدت دراسة الفار (٢٠٢٤) على أن نظام (GFMIS) هو نظام مالي الكتروني متكامل ضمن آليات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في مختلف المجالات، والذي يربط كافة الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية والوحدات الحسابية التابعة لها، من خلال مجموعة من الوظائف المرتبطة مع بعضها البعض، لتسجيل البيانات المالية، وتتبع الأحداث، وتلخيص المعلومات المالية بهدف تعزيز تطبيق الحكومة الرقمية، الأمر الذي ينعكس على سرعة التواصل الإلكتروني لوزارة المالية مع باقي الوزارات، لتوفير معلومات لحظية ودقيقة من خلال بيئة تكنولوجية آمنه، بما يسهم في إدارة موارد الدولة، وتحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية والتنموية.

ومما سبق يستخلص الباحث تعدد التعريفات التي تناولت نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية، منها ما هو أكاديمي، ومنها ما هو تطبيقي. لذلك يتفق الباحث مع تعريف دراسة الفار (٢٠٢٤) بأنه نظام مالي متكامل ضمن مجموعة البرامج الناتجة عن تبني الدولة المصرية لإستراتجيات التحول الرقمي، يقوم بربط كافة الوزارات والمصالح الحكومية والوحدات الحسابية التابعه لها، من خلال مجموعة الوظائف المرتبطة بتسجيل وتلخيص البيانات المالية والإفصاح عنها عبر المنصات الرقمية المختلفة.

٢- أهداف تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

أكدت العديد من الدراسات (عزام وآخرون، ٢٠٢٢؛ رمضان، ٢٠٢٣؛ Ali & Mohammed, 2024) أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يسعى إلى ميكنه كافة وظائف إدارة المالية العامة، التى تتم فى كافة مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة، لتحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلى:

- مساعدة الوزارات والهيئات المختلفة في تنفيذ وظائف إدارة المالية العامة بكفاءة وفعاليه، وذلك من خلال توحيد الاجراءات المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى الربط الالكتروني بين كافة الوزارات والهيئات الموازنية ووزارة المالية.
- تعزيز تحسين الاستخدام الفعال للموارد المالية الحكومية.
- يسهم في تقديم معلومات ماليه دقيقة في الوقت المناسب للهيئات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات، والتي تساعدهم على التخطيط وتنفيذ ومراقبة المالية العامة وأوجه الإنفاق المختلفة.
- تحقيق مبدأ مصداقية الموازنة من خلال تنفيذ الموازنة العامة للدولة في حدود الاعتمادات المخصصة وحدود الصرف النقدي، بما يضمن تعزيز الانضباط المالي.
- تسهيل وتعزيز عمليات المتابعة والرقابة والمسائلة المالية.
- تسهيل عملية حفظ واسترجاع المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية.
- توفير الوقت والجهد المطلوب نتيجة تبسيط الإجراءات والعمليات المالية.
- تحسين عملية التوافق مع الممارسات العالمية المثلى فيما يتعلق المراحل المختلفة لإعداد الموازنة ومتابعة تنفيذها.
- تدعم عملية الالتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى دقتها في جميع المستويات الحكومية.
- تنفيذ الموازنة بما يتوافق مع مخصصاتها، مع التأكيد على أن تكون ضمن حدود الانفاق ومحددات توفر النقد.
- ملائمة ودقة التوقيت فيما يتعلق بالعمليات البنكية، بالإضافة إلى تنظيم العمليات المصرفية وبرمجتها وتوفير وتقديم التقارير حول الإيرادات المحصلة.
- توفير المعلومات الخاصة بالإدارة المالية، وتنفيذ الموازنة للجهات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات.
- تحقيق الاستدامة المالية من خلال إدارة النقد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.
- تحقيق الانضباط والإمتثال المالي والحد من الأخطاء في إدارة المالية العامة.

- تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد الحكومية، وتبني استراتيجيات الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن جميع المعلومات المالية الحكومية، والتي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، والتخطيط الاقتصادي السليم.
- تحسين مستوي الشفافية المالية، بالتقارير المالية الحكومية الإلكترونية التي يتم عرضها عبر المنصات المختلفة، لتلبية متطلبات مختلف المستفيدين.
- تعزيز واحكام عمليات المتابعة والرقابة والمساءلة المالية، كمرتكز للحفاظ على المال العام والحد من ممارسات الغش والاحتيال المالي.
- تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ الاجراءات المالية من خلال استخدام تقنيات مستحدثة توفر نماذج موضوعية لتحليل كم هائل من البيانات الوصفية والكمية والمالية.
- توفير المعلومة الدقيقة بما يساعد صانع القرار في رسم السياسات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة.
- الربط الإلكتروني بين كافة الوزارات والدوائر الحكومية ووزارة المالية.
- الالتزام بمواعيد إصدار التقارير الدورية.
- توحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات المالية والمحاسبية.
- رفع كفاءة العمليات الرقابية على المال العام، وإصدار التقارير المالية.

كما أكدت دراسة غالى وآخرون (٢٠٢٢) إن الهدف من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يتمثل في تحقيق الشفافية والمساءلة والسرعة والدقة في إنجاز وتسجيل البيانات المالية والمحاسبية والحصول على نتائج دقيقة خالية من الأخطاء، من خلال إصدار تقارير مالية لحظية في الوقت المناسب تحتوي على معلومات تتسم بالوضوح والشفافية تساعد مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تسهيل متابعة سير عمليات الصرف والتحصيل، والإفصاح عنها في الوقت المناسب وضبط الموازنة العامة للدولة عن طريق وضع ضوابط حدود الصرف التي لا يمكن تجازوها، بما يضمن ترشيد الإنفاق الحكومي وأن تقتصر المصروفات على النفقات الضرورية، فضلاً عن حماية أصول الوحدات الحكومية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٣- أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

يدعم تطبيق نظام GFMIS في الوحدات الحكومية نجاح مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالي للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، حيث يمكننا التأكيد على أن تطبيق نظام GFMIS يمارس

دوراً هاماً في تفعيل الرقابة على المال العام من خلال تفعيل موازنه البرامج والأداء، عن طريق زيادة سرعة التواصل الإلكتروني بين وزارة المالية ومصالحها المختلفة وكافة مؤسسات الدولة، وبالتالي يُمكن تلخيص تلك الأهمية في النقاط الرئيسية التالية (عزام وآخرون، ٢٠٢٢؛ Kofahe, 2021):

- توفير معلومات دقيقه ولحظيه، بالإضافة إلى تحسين عمليه الرقابة (السابقة – اللاحقة) على الحسابات المالية.
- اختصار الوقت والجهد والتكلفة في إعداد الحسابات الختامية.
- المساهمة في بناء قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن حجم المصروفات والايرادات لكافة الوحدات، تسهم في عملية التخطيط المستقبلي.
- تسهيل تطبيق موازنة البرامج والأداء من خلال انشاء حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي وإلغاء الحسابات الفرعية.
- دعم حوسبة كافه اجراءات إعداد الموازنة وتنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى دقة التقارير المالية الحكومية.
- نظام متكامل يعمل عبر جميع جهات الانفاق لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص واستخدام ومراقبة الموازنة العامة.
- ربط جميع المؤسسات الحكومية، لدعم عمليه اتخاذ القرار بناء على معرفة مسبقة جيدة.
- تمكين اجراء عمليات إعداد الموازنة وتنفيذها بشكل متسق عبر جميع جهات الاتفاق.
- الوصول بسرعه للبيانات المالية من أجل اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة.

مما سبق يستنتج الباحث أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في مصر يعتبر خطوة محورية في تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية للوحدات الحكومية، حيث يسهم النظام في تحسين الرقابة المالية، سواء السابقة أو اللاحقة، وتوفير معلومات دقيقة وفورية تساهم في اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة، بالإضافة إلى اختصار الوقت والتكلفة في إعداد الحسابات الختامية، وبناء قاعدة بيانات تاريخية تساعد في التخطيط المستقبلي، ودعم النظام حوسبة جميع إجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

٤- مزايا تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

يعتبر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أداء هامة من أدوات إصلاح إدارة المالية العامة في مصر، حيث يساعد الهيئات والوزارات الحكومية على تنفيذ وظائف إدارة المالية العامة بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال ما يلي (مرعي، ٢٠١٩؛ عزام وآخرون، ٢٠٢٢):

٤/١- تحسين مستوى دقة تقديرات الموازنة:

يوفر نظام GFMIS العديد من الأدوات التي تساعد في التنبؤ بمدى تأثير المؤشرات الاقتصادية على تقديرات الموازنة، بما يسهم في تقليل نسب الإنحراف بين تقديرات الموازنة والمبالغ الفعلية لبنود الموازنة، بالإضافة إلى توفير البيانات التاريخيه للإيرادات والنفقات بشكل متكامل على النظام.

٤/٢- تعزيز كفاءة وفعالية عملية إعداد الموازنات الحكومية:

يسهم نظام GFMIS في اختصار وقت وجهد وتكلفة عملية إعداد الموازنة، حيث يساعد في إعداد مشاريع الموازنه بطرق معيارية وموحدة من قبل كافة الوزارات والهيئات الحكومية المعنية، عن طريق قيام النظام بربط عمليات التخطيط مع عمليات إعداد الموازنة لتحقيق الأهداف، مما يسهم في تبسيط عمليات المراجعة والتعديل على النسخ الأوليه من مشروع قانون الموازنه نتيجه النقاشات التي تتم من خلال مراحل الاعداد حيث يتم التعديل على النظام بشكل مباشر.

٤/٣- تسهيل عمليات متابعة وتقييم الأداء المؤسسي:

يسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تعزيز وتسهيل عمليات متابعه وتقديم الأداء المؤسسى من خلال توفير نظام المتابعة والتقييم للأهداف الحكومية والمؤسسية والبرامج والمشاريع الواردة في الوزارات، وتحديد المؤشرات اللازمة لقياس مستويات الانجاز في المشاريع والأنشطة المقررة في الموازنات لتحقيق النتائج المستهدفة، بالإضافة إلى استخراج التقارير التي توضح مستويات الإنجاز ومدى تحقيق النتائج المستهدفة وتحديد الانحرافات.

٤/٤- تحسين فعالية عمليات إدارة التخطيط النقدي:

يساعد نظام GFMIS في توفير البيانات الدقيقة لإعداد الخطط المالية وخطط التدفقات النقدية، وذلك من خلال ربط نظامي المدفوعات المقبوضات مع نظام إدارة النقد، على أن يتم تحديث هذه الخطط بشكل مباشر بأرصدة النفقات والإيرادات الفعلية، باستخدام نظم السقوف (حدود الصرف القصوى) المالية، الأمر الذي يتيح استخدام أمثل للنقد المتوافر.

٤/٥- تسهيل عمليات تنفيذ الموازنة:

يسهم نظام GFMIS في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات التخصيص المناسب بما يتوافق مع أولويات الحكومة، وذلك من خلال توفير آلية واضحة ومحددة لتقديم طلبات تنفيذ الموازنة بطرق ميعارية وموحدة من قبل كافة الوزارات والهيئات الحكومية، فضلاً عن توفير نظام سير عمل لإعداد هذه الطلبات في الوزارات والدوائر الحكومية واستكمال الموافقات اللازمة في قطاع الموازنة العامة.

٤/٦- رفع كفاءة وفعالية عمليات الشراء الحكومية:

يسهم تطبيق نظام GFMIS في تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ اجراءات عمليات الشراء الحكومي، وتوفير آلية واضحه لمتابعة طلبات الشراء واستلام السلع والخدمات، وذلك من خلال ربط أوامر الشراء مع المطالبات المالية على النظام، وتحديث الخطط المالية بشكل مباشر بأرصدة النفقات الفعلية.

٤/٧- إختصار الوقت والجهد في تحديد إيرادات الدولة:

يدعم تطبيق نظام GFMIS ربط كافة الوحدات الحسابية مع وزارة المالية لتظهر أرصدة المبالغ المحصلة فيها بشكل مباشر حال تسجيلها، بما يسهم في متابعة وتسوية المقبوضات على النظام بشكل يومي .

٤/٨- تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء:

وذلك من خلال تغذيه النظام بقواعد العمل والمتطلبات التشريعية المعمول بها التي لا يمكن تجاوزها، بالإضافة إلى توفير العديد من نقاط الفحص سواء كانت تنفذ بشكل تلقائي، أو عن طريق تسلسل سير العمل حسب صلاحيات المراجعة المحددة للمستخدمين.

٤/٩- تحسين نوعية البيانات والمعلومات من حيث الدقة والشمولية والتوافق: وذلك من خلال ما يلى:

- حصر كافة البيانات المالية التي تنتج خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وما يرتبط بها من عمليات مشتريات ومقبوضات ومدفوعات.
- إمكانية الاستعلام على أى معلومة مالية فى أى وقت والحصول عليها بشكل دقيق ومباشر (لحظي).
- توفير مرجعية تاريخية للمعلومات المالية على قاعدة بيانات موحدة.
- توفير العديد من التقارير التحليلية التي يمكن الحصول عليها فى أى وقت للمساهمة في دعم عمليات إتخاذ القرارات.
- امكانية الحصول على التقارير الماليه باللغه العربيه والانجليزيه وبعدة عملات مختلفة.

٤/١٠- تعزيز الشفافية:

وذلك من خلال توفير التقارير المالية والاحصائية المختلفة، للمساهمة في تحسين عمليات التحليل واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى توفير النظام للأدوات اللازمة لحصر وحفظ المعلومات المالية المتعلقة بإيرادات ومدفوعات الدولة التي تنتج خلال مراحل تنفيذ الموازنة العامة.

٤/١١- رفع كفاءة عمليات إعداد الحساب الختامي للدولة:

حيث يسهم تطبيق نظام GFMIS في إعداد الحسابات الختامية السنوية السنوي في الوقت المناسب وبالدقة المناسبة، فضلاً عن تبسيط وتسهيل عمليات إعداد التقارير المالية والجداول التوضيحية الملحقة بالحساب الختامي.

مما سبق يرى الباحث أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في البيئة المصرية يوفر العديد من المزايا الهامة التي تدعم تحسين إدارة المالية العامة،كما يساعد هذا النظام في زيادة دقة تقديرات الموازنة وتقليل نسب الانحراف بين التقديرات والمبالغ الفعلية، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة عملية إعداد الموازنات الحكومية. كما يساهم النظام في تسهيل متابعة وتقييم الأداء المؤسسي، وتحسين إدارة التخطيط النقدي وتخصيص الموارد المالية بكفاءة أعلى. علاوة على ذلك، يعزز GFMIS من الشفافية، الرقابة المالية، ويساعد في تحسين نوعية البيانات المتاحة، مما يسهم في رفع كفاءة إعداد الحسابات الختامية للدولة.

ثانياً: مكونات ومقومات نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر:

(أ) مكونات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في مصر:

يتكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS من عدة أنظمة فرعية تتكامل مع بعضها البعض، من خلال نظام الأستاذ العام (General Ledger) والذي يعد قاعدة بيانات مركزية للنظام، يتم فيه تسجيل كافة القيود المحاسبية للمقبوضات والمدفوعات، وفقا لتوليفة الحسابات التي تمثل شجرة حسابات Chart of Accounts (COA) وفيما يلى أهم مكونات هذا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (عزام وآخرون، ٢٠٢٢؛ Ali & Mohammed, 2024؛ الفار ٢٠٢٤):

١- شجرة الحسابات (Chart Of Accounts):

يطلق على شجرة الحسابات مسميات عديدة مثل هيكل تصنيف الموازنة، أو خارطة الحسابات، وهي تمثل العمود الفقرى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتتعدد أهداف شجرة الحسابات، إلا أن هدفها الرئيسي يتمثل في المساعدة في إدارة المالية العامة للدولة بكفاءة وفعالية، وتتكون شجرة الحسابات من مقاطع تمثل التصنيفات الرئيسية للموازنة العامة للدولة (مصدر التمويل - المؤسسي - البرنامج – الموقع - الاقتصادي - الحساب الفرعي - نوع الموازنة - الاحتياطي ١ - الاحتياطي ٢). وفيما يلي مفهوم وأهداف شجرة الحسابات:

١/١ – مفهوم وأهداف شجرة الحسابات:

تعرف شجرة الحسابات خارطة الحسابات بأنها العمود الفقري لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، حيث تعد أساس هذا النظام لتسجيل وإدارة ومراقبة وإعداد التقارير الخاصة بجهة عامة تابعة للحكومة، كما أنها تمثل قاعدة الارتكاز لجميع برامج اوراكل المالية، ومن ثم فهي تعتبر قائمة يتم من خلالها وصف جميع الحسابات التي يسمح للهيئات الموازنية الحكومية باستخدامها في ترميز المعاملات المحاسبية وإعداد التقارير المالية والإفصاح عنها.

ويتمثل الهدف الرئيسي لاعداد شجرة حسابات قياسية في مساعدة نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في القيام بوظائف الإدارة المالية العامة بكفاءة وفعاليه وذلك من خلال ما يلي:

- تزويد صناع القرار بمعلومات دقيقه وشاملة وموثوق بها في الوقت المناسب.

- توفير معلومات دقيقه وموثوق بها عن الوحدات الإدارية والبرامج والمشاريع والتوزيع الجغرافي للموارد.
- إعداد وتنفيذ الموازنة بما يتفق مع موازنة البرامج وبما يتضمن المشروعات والأنشطة
- تسجيل حسابات الاستخدامات والموارد والأصول والخصوم وفقاً لتصنيف الاحصاءات المالية الحكومية العامة (GES).
- تسجيل الاستخدامات والموارد حسب الموقع الجغرافي.
- إعداد تقارير وفقاً تصنيف وظائف الحكومة GOFOG

١/٢ـ القواعد الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم شجرة الحسابات:

هناك مجموعة من القواعد الهام التي يجب مراعاتها عند تصميم شجرة الحسابات، لكي تعمل على توفير كافة المعلومات المالية وغير المالية والتقارير التي يحتاجها جميع أصحاب المصالح، وليس احتياجات وزارة المالية فقط، وفيما يلي أهم هذه القواعد:

- **المرونة**: حيث يجب مراعاة المرونة عند تصميم شجرة الحسابات، بحيث تسمح مقاطع شجرة الحسابات بتلبية أي إصلاحات أو تعديلات مستقبلية على إدارة المالية العامة تواكب أي مستجدات حديثة بالإضافة إلى متطلبات الرقمنة.
- **الاتساق الداخلي لهيكل شجرة الحسابات**: حيث يجب عند بناء هيكل شجرة الحسابات أن يكون هناك علاقه هرمية من أعلى لأسفل، وباستخدام نظام ترقيم يضمن عدم وجود تكرار في أكواد الحسابات وذلك لمنع حدوث أخطاء أو توفير معلومات غير دقيقه.
- **تعريف مقاطع الشجرة**: حيث أن تعريف شجرة الحسابات على أنها مستقلة عن بعضها البعض، أو تعتمد على بعضها البعض، فيؤثر نموذج البيانات الارتباطية ومتطلبات إعداد التقارير على القرارات المتعلقة باستقلاليه أو عدم استقلالية المقاطع .
- **التوافق:** حيث يجب أن يتوافق تصنيف (تبويب) مقاطع شجرة الحسابات مع تصنيفات (تبويبات) نظام المحاسبة الحكومية.
- **عدم التكرار:** يجب أن تكون قيم المقاطع واحدة غير متكررة داخل نطاق كل مقطع.

٢ـ الأنظمه الفرعية داخل النظام:

يتكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS من أنظمة فرعيه تختص بأداء وظائف إدارة المالية العامة، وتنقسم هذه الأنظمه إلى **أنظمه رئيسية** يطلق عليها أنظمة الخزينه أو أنظمه تنفيذ الموازنة، وتعد جوهر النظام ويتم تشغيلها في المرحلة الأولى لتشغيل النظام، **وأنظمة غير رئيسية** يطلق عليها أنظمه تخطيط

ومتابعه الموازنة ويتم تشغيلها في المرحلة الثانية، وأنظمه أخرى يتم تشغيلها في المراحل التالية لتشغيل النظام وهي على النحو التالي:

٢/١ ـ أنظمه تنفيذ الموازنة: تشمل تلك الأنظمة كل من:

- نظام دفتر الأستاذ العام.
- نظام إدارة التيفقات النقدية ومراقبة الالتزامات.
- نظام حسابات المدفوعات.
- نظام حسابات المقبوضات.
- نظام إدارة المشتريات والعقود.

٢/٢ ـ انظمه تخطيط ومتابعه الموازنة: وتشمل تلك الأنظمة كل من:

- نظام تخطيط وإعداد الموازنة.
- نظام الرواتب وإدارة الموارد البشرية.

٢/٣ـ انظمه فرعيه اخرى:

توجد مجموعة من الأنظمة الفرعية الأخرى، والتي قد تكون موجود في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS أو خارج النظام، ولكنها تتكامل معه من خلال واجهة بديلة (Interface) وتتمثل هذه الأنظمة في الآتي:

- نظام تحصيل إيرادات الضرائب والجمارك (Revenue Tax).
- نظام إدارة الدين (Debt Management).
- نظام إدارة الأصول (Assets Management).
- نظام إدارة المنح (Grats Management).
- نظام إدارة المعاشات والتقاعد (Pensions System).
- نظام إدارة المخازن (Inventory System).

وفي هذا السياق يمكن استعراض الجهات المسئولة عن استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة داخل الوحدات الحكومية والقائمة بعمليات المراجعة كالتالي (حافظ، ٢٠٢١):

- **الوحدة الحسابية:** تتولى إدارة الوحدة الحسابية مباشرة إجراءات المراجعة الداخلية والإشراف المباشر على إتمام إجراءات الرقابة المالية قبل الصرف، حيث تقوم الوحدة الحسابية بالرقابة على تحصيل الموارد العامة والرقابة على الصرف من الاعتمادات المالية المدرجة للاستخدامات المقررة.

- **ممثلي وزارة المالية:** يقصد بممثلي وزارة المالية مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم التابعين لوزارة المالية والمسئولين عن تطبيق ضوابط الرقابة المالية على الأموال العامة من خلال إشرافهم على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية، ولهم الحق وفقاً للقانون في التوقيع الثاني على الشبكات وأذون الصرف وكذلك الإشراف على عملية تحصيل مستحقات الدولة من خلال مراجعة التوريدات النقدية التي تقوم بها إدارة الخزينة في الوحدة الحكومية، وذلك وفق النظام المحاسبي المتبع في تلك الجهات مادة رقم ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١.

ثالثاً: ديناميكية عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالبيئة المصرية وأهم محاور تطبيقه:

(أ) محاور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالبيئة المصرية:

بعد الانتهاء من بناء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، استهدفت وزارة المالية في بدايه العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠م وضع خطة لتنفيذ هذا النظام من خلال المحاور التالية (عزام وآخرون، ٢٠٢٢):

١- المحور الأول: التطبيق الجزئي لبعض مكونات نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS):

يطلق على هذا الأسلوب أسلوب التطبيق الأفقى، وذلك من خلال تفعيل نظامي الأستاذ العام والتدفقات النقدية في كافة الوحدات الحسابية الداخلة في الموازنة العامة للدولة، ونشر نظام ميكنه الأجور (PAYROLL)، ونظام الدفع والتحصيل الالكتروني (E.payment) دون وجود تكامل على مستوى الوحدة الحسابية، وذلك بهدف تحقيق المستوى الأول للإدارة المالية العامة وهو تحقيق الانضباط المالي للموازنة العامة للدولة. وقد تم التخطيط التنفيذ هذا الأسلوب على مرحلتين وهما:

١/١- المرحلة الأولى: تفعيل نظام الأستاذ العام ونظام إدارة التدفقات النقدية:

وتستهدف هذه المرحله تحقيق الإنضباط المالي للموازنة العامة للدولة من خلال تفعيل نظام الأستاذ العام ونظام التدفقات النقدية في كافة الوحدات الحالية، وذلك بغرض ميكنة كافة العمليات الحسابية التي تتم في الوحدة الحسابية، بالإضافة إلى الرقابة الالكترونية على عملية الصرف، وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المقررة في الموازنه حدود الصرف القصوى.

١/٢- المرحلة الثانية: تفعيل باقي الأنظمة الفراعية بنظام (GFMIS):

تستهدف هذه المرحلة تفعيل الأنظمة الفرعية بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في الوحدات الحسابية، مع تحقيق الربط والتكامل مع باقى الأنظمة الأخرى (نظام الدفع والتحصيل الالكتروني E.payment - نظام الرواتب PAYROLL - نظام وإدارة الدين العام DMFAS)، وفي سبيل تحقيق ذلك

تم وضع خطة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفقا لأسلوب التطبيق الأفقى في الوحدات الحسابية مع التركيز على المرحلة الأولى فقط لأن المرحلة الثانية لم يتم تفعيلها في هذا المحور.

٢- المحور الثاني: التطبيق الكامل للنظم الفرعية بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):

ويطلق على هذا الأسلوب أسلوب التطبيق الرأسي، حيث يتطلب هذا المحور التطبيق الكامل لنظام الأستاذ العام المقبوضات والمدفوعات والتدفقات النقدية والمشتريات مع الأنظمة الأخرى **مثل**: نظام ميكنه الأجور - نظام الدفع والتحصيل الالكتروني، وذلك في الهيئات الموازنية التابعة لوزارة المالية فقط، بهدف الوصول إلى نموذج يكشف كافة المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلى، ليتم تعميمه على كافه الوزارات بعد ذلك.

(ب) ديناميكية عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالبيئة المصرية:

تتمثل ديناميكية عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالبيئة المصرية في تحديد مجموعة من المسئوليات والمهام والوظائف بنظام GFMIS والتي تضمن دقة سير إجراءات العمل لإنتاج معلومات ملائمة وموثوقة. ووفقاً للموقع الرسمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في مصر، تتمثل هذه المسئوليات فيما يلي (https://2u.pw/YrrUC9Va):

١- مسئولية إعداد مشروع الموازنة:

وهى مجموعة الوظائف التى تتم بقطاع الموازنة داخل وزارة المالية أو بالهيئة الموازنية، وذلك لإعداد المقترحات السنوية للموازنة العامة للدولة، ابتداء من عملية الاعداد الاستراتيجى للموازنة، وانتهاءً بصدور قانون ربط الموازنة وبدة التنفيذ.

٢- مسئولية الموازنة بالهيئة الموازنية:

وهى مجموعة الوظائف الخاصة بتخصيص وتعزيز مناقلات الموازنة بالهيئات الموازنية، حيث يتم نقل الموازنة العامة للدولة المعتمدة سنوياً على مستوى الهيئة الموازنية الكترونياً من نظام اعداد الموازنة إلى نظام الأستاذ العام (General Ledger)، ثم يتم تخصيص اعتمادات الهيئة الموزانية على الوحدات الحسابية التابعة لها، وبالتالي تكون مسئولية الموازنة في طلب التعزيزات او المناقلات او اجراء إعادة تخصيص مرة أخرى فيما بين الوحدات الحسابية الكترونياً، على أن تتم هذه التعديلات وفقاً للقوانين والقرارات واللوائح المنظمة للصرف حينذاك.

٣- مسئولية الارتباطات:

هي وظيفة إدخال قيود الارتباط الخاصة بعمليات مطلوبة التنفيذ فى فترة مستقبلية خلال العام المالى الحالى بمبلغ معين لمواجهة نفقات محددة سلفاً، يتم بموجب هذه المسئولية حجز الأموال وخصمها مبدئياً من

الاعتمادات لحين إتمام باقى الإجراءات، وفى حالة عدم تنفيذ هذا الارتباط يتم الغاءه من قبل الشخص الذى قام بعملية الارتباط، وتساعد هذه المسئولية الهيئة الموازنية في تحديد حجم الأموال المتاحة للصرف وغير المرتبط بها.

٤- مسئولية التدفقات النقدية:

هي وظيفة إعداد خطة التدفقات النقدية الشهرية للوحدات الحسابية لكافة الموارد والاستخدامات، وفى ظل هذه المسئولية تتولى الوحدات الحسابية إعداد خطة التدفقات النقدية المتوقعة لكافة الموارد والاستخدامات، وتقديم هذه الخطة لوحدة إدارة النقد بقطاع التمويل، وتتولى ادارة النقد المراجعة النهائية والاعتماد، حيث يعتبر الموافقة عليها حداً للصرف بالنسبة للوحدة الحسابية.

وبعد الموافقة على خطة التدفقات النقدية لكافة الوحدات الحسابية، تقوم وحدة إدارة النقد بإعداد خطة تدفقات نقدية مجمعة على مستوى الوحدات الحسابية لإظهار العجز أو الفائض النقدي الإجمالي لمساعدة وحدة إدارة الدين العام في تحديد التمويل المطلوب خلال فترات تنفيذ الموازنة العامة. **علما بأنه** قد يتم زيادة حد الصرف من اجل تغطية مدفوعات طارئة وذلك بعد موافقة وحدة إدارة النقد اذا كانت المدفوعات في حدود الاعتمادات المدرجة وذلك من خلال تعديل خطة التدفقات النقدية، أو موافقة قطاع الموازنة العامة للدولة اذا كانت الاعتمادات الموازنية المدرجة لا تكفى.

٥- مسئولية الادخال:

هي وظيفة إدخال وتسجيل قيود اليومية أو الحركات الفعلية على برنامج الأستاذ العام، ومع مراعاة تسجيل القيود أولا بأول وحفظها.

٦- مسئولية المراجعة والترحيل:

وهى مسئولية مراجعة عمليات الادخال على برنامج الأستاذ العام وترحيلها، وتعتبر مسئولية ممثل وزارة المالية بالوحدة الحسابية، علماً بأنه يجب الترحيل بشكل يومى حتى يتم حساب المتبقي من الموازنة، وتحديد حد الصرف الخاص بكل بند بشكل صحيحة.

٧- مسئولية إصدار أمر الدفع الالكترونى:

حيث يتم اصدار أمر الدفع الالكترونى بمعلومية قيد اليومية المرحل الخاص بإستمارة الصرف، وبتصديق كلاً من التوقيع الأول والتوقيع الثانى، واستكمال التكامل بين العمليات المالية والنقدية.

٨- مسئولية ادارة النظام:

وهي المهام الخاصة بادارة وظبط العمليات الخاصة بتشغيل النظام، وتحقيق متطلبات القطاعات المختلفة العاملة على النظام، والتنسيق فيما بينهم على المنظومة، بما يحقق اهدافه وضمان سرية البيانات ويختص به مسئولي تكنولوجيا المعلومات.

٩- مسئولية تشغيل النظام:

وهي المهام الخاصة بتشغيل النظام، والتأكد من سلامة الأداء، سواء كان أداء قواعد البيانات أو أداء الشبكات والخوادم والتطبيقات الخاصة بالنظام بشكل أساسى، أو بشكل مكمل، وتقوم على تلك الوظائف الشركة القائمة على التشغيل المتعاقدة معها وزارة المالية.

مما سبق يرى الباحث أن أن تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS يرتكز على محاور رئيسية لتحقيق الانضباط المالي والرقابة الإلكترونية، وهما: **المرحلة الأولى** وتشمل التطبيق الجزئي للأنظمة الأساسية مثل نظام الأستاذ العام والتدفقات النقدية في كافة الوحدات الحسابية، **والمرحلة الثانية** تركز على تفعيل باقي الأنظمة الفرعية مع تكاملها وذلك بهدف تحسين الإدارة المالية العامة عبر ميكنة الأجور، الدفع الإلكتروني، وإدارة الدين العام. **بالإضافة إلى ذلك**، تمثلت ديناميكية عمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في البيئة المصرية في مجموعة من المسئوليات المحددة للنظام، وتشمل: مسئولية إعداد الموازنة، و مسئولية إدارة التدفقات النقدية، و مسئولية إدخال ومراجعة القيود اليومية، و مسئولية إصدار أوامر الدفع الإلكتروني، و مسئولية تشغيل النظام بشكل آمن ودقيق، مما يعزز موثوقية المعلومات المالية ويضمن كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين جودة التقارير المالية الحكومية.

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين تبني استخدام استراتيجيات التحول الرقمي ونجاح تفعيل نظام GFMIS.

ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي والميكنة التي تبتها الحكومة المصرية بوزارة المالية إلى الوصول الى تفعيل ميكنة منظومة ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS حيث يمكن عرض وتحليل التطور التاريخي لهذه الجهود كما يلي (https://2u.pw/YrrUC9Va):

- **فى عام ٢٠٠٤ تم البدء فى ميكنة إعداد الموازنة العامة للدولة بدء من مرحلة إدخال راى الجهة وحتى مرحلة صدور قانون الموازنة العامة للدولة وإنتهاء المشروع بنجاح وإستخراج كافة التقارير المطلوبة.**
- **فى عام ٢٠٠٦ تم البدء فى ميكنة إعداد الحسابات الختامية بنجاح حتى إصدار كافة التقارير المطلوبة لقطاع الحسابات الختامية من التطبيقات وإنتهاء المشروع بنجاح.**

- **فى عام ٢٠٠٨ تم التوسع فى مشاريع الميكنة بالوزارة لذلك تم العمل على عدة محاور هي:**

✓ ميكنة الوحدة الحسابية لقطاع الامانة العامة والوحدة الحسابية لقطاع مكتب الوزيرميكنة شاملة على كافة التطبيقات سواء المالية والموازنية.
✓ البدء فى ميكنة الوحدات الحسابية الستة بقطاع التمويل والتابعة للادارة المركزية للحسابات المركزية.
✓ البدء فى ميكنة الهيئات الموازنية بتدريب السادة وكلاء الحسابات بتلك الهيئات على إدخال مشروع موازنة رأي الجهة وكذلك إدخال استمارة ٧٥ ع ح شهرياً فيما يسمى بميكنة تداول البيانات.

- **في عام ٢٠٠٩ تم الانتهاء من:**

✓ ميكنة ١٠٠ % من الهيئات الموازنية على إدخال مشروع رأى الجهة.
✓ ميكنة ٧٠ % تقريباً من الوحدات الحسابية على إدخال استمارة ٧٥ ع. ح
✓ فى عام ٢٠١٠ تم إنشاء شجرة الحسابات الثالثة والبدء فى ميكنة مشروع GFMIS وهو الخاص بنظام إدارة معلومات المحاسبة الحكومية ورفع كفأءة أدارة المال العام وهو المستهدف تحقيقة خلال المراحل التالية.
✓ فى عام ٢٠١٢ تم البدء فى وضع الحلول التكنولوجية لميكنة رواتب العاملين بقطاع الامانة العامة ثم قطاع مكتب الوزير داخل وزارة المالية على تطبيقات اوراكل لرواتب العاملين.
✓ فى عام ٢٠١٧ تم ربط منظومة GFMIS بحساب الخزانة الموحد.

- **المرحلة الاولى من ميكنة الوحدات الحسابية والهيئات الموازنية بدءاً ٢٠١٧/٨/١ حيث أعلن السيد وزير المالية انطلاق تفعيل المنظومة الوظائف التالية:**

✓ تفعيل الهيئات الموازنية بواقع (١) متدرب على:
  - تخصيص وتعزيز ومناقلات الموازنة العامة
✓ تفعيل الوحدات الحسابية بواقع (٤) متدرب على:
  - اعداد خطة التدفقات النقدية
  - ادخال قيود الارتباطات (الالتزامات)
  - ادخال القيود الفعلية على الاستاذ العام (استمارة استمارة)
  - مراجعة وترحيل القيود المحاسبية من قِبل مندوب المالية لدى الجهة

ويتم هذا على شجرة الحسابات الثالثة مع ربط عملية التنفيذ بحساب الخزانة الموحد بما يضمن عدم تجاوز الجهات للاعتمادات الموازنية وذلك بداء مما تنتهى اليه شجرة الحسابات الثانية والتى تتم عليها مراحل اعداد الموازنة العامة للدولة حتى صدور قانون ربط الموازنة كذلك اعداد الحسابات الختامية والتى يتم

استخراج تقاريرها من خلالها ثم يتم نقل الاعتمادات على شجرة الحسابات الثالثة لتفعيل منظومة ميكنة ادارة المعلومات المالية الحكوميةGFMIS

- **تطوير اعداد ميكنة الموازنة العامة على تطبيقات اوراكل هايبرين:**

✓ توحيد شجرة الحسابات والاعتماد على شجرة الحسابات الثالثة والمستهدفه على منظومة (GFMIS).
✓ لتكامل مع وحدة السياسات المالية الكلية وهى المعنية عن مرحلة الاعداد الاستراتيجى قبل اعداد الموازنة العامة للدولة واولى تدفق الاعمال فى منظومة (GFMIS).
✓ يحقق ذلك التطبيق عن سابقه بخلاف سهولة التعامل والتكامل داخل شجرة الحسابات الثالثة اتاحة بعض الاداوات التى تساعد فى امكانية اعداد سيناريوهات التنبؤء الاقتصادى والرسوم البيانية ومؤشرات الاداء كذلك ادخال جدول الوظائف اللازم لعمليات البحث فى مقترحات الباب الاول الاجور.

كما أشارت دراسة غالي وآخرون (٢٠٢٢) أن نجاح التحول الرقمي في إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول السريع إليها، وتحسين جودة خدمتها، فضلاً عن ملائمة تكاليفها بالوحدات الحكومية، فضلاً عن مساهمة التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات في تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة وكوادر بشرية مستقبلية قادرة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. كل ذلك ساهم في نجاح نظام GFMIS في توفير عدة مقومات لضمان نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية للقيام بدورة المنوط به، والحد من المشكلات والصعوبات التي تواجه بطبيق هذا النظام بالبيئة المصرية، ومن أبرز هذه المقومات:

- توافر الأساليب والأدوات المستخدمة في تطبيق نظام GFMIS.
- توافر البنية التحتية اللازمة من أجهزة حديثة وطاقة كهرباء مستمرة وشبكة إنترنت جيدة.
- سهولة ووضوح إجراءات نظام GFMIS، والفصل بين الواجبات والمسئوليات.
- توافر الكوادر الفنية المتخصصة ذات الكفاء العالية والمدربة على تطبيق النظام.
- توافر البيانات والمعلومات اللازمة عن عناصر تكاليف كل نشاط للوحدة المحاسبية.
- توافر مقايس فاعلية تطبيق النظام وتحقيق الهدف منه.
- توافر الدعم الفني من قبل إدارة الدعم الفني بالخبرة والكفاءة المطلوبة.
- تحديد جهة واحدة مسئولة عن تقييم جودة تطبيق النظام.
- توحيد التقارير الخاصة بنتائج نشاط الوحدة المحاسبية.
- توحيد التقارير الخاصة بتقييم أداء القائمين على تنفيذ النظام
- أن يكون نظام GFMIS مرتبط بعملية التطوير المستمر.
- توافر آلية لعمل نسخ احتياطية من البيانات المالية للنظام.

وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث أن التحول الرقمي يفرض على الوحدات الحكومية توافر مجموعة من المقومات لتعزيز نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالبيئة المصرية، ومن أبرز تلك المقومات توافر البنية التحتية اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة التطبيق النظام من أجهزة حديثة وطاقة كهرباء مستمرة وشبكة إنترنت جيدة، كما يراعي أن يتم الفصل بين الواجبات والمسئوليات بالنسبة لمستخدمي النظام، كان يتم مراجعة البيانات المالية بواسطة مسؤول آخر بخلاف من يقوم بإدخال هذه البيانات، الضغط على وزارة المالية بالقيام بالتدريب المستمر والتأهيل العلمي الكافي للكوادر المحاسبية ومستخدمي نظام GFMIS لزيادة كفاءتهم، توافر إدارة الدعم الفني والخبرة والكفاءة لعلاج أي مشكلات قد تطرأ على النظام بشكل سريع، ودعم توافر آلية لعمل نسخ احتياطية من البيانات المالية لمواجهة أي تخريب أو عبث محتمل نتيجة لأخطاء التشغيل أو مخاطر اختراق النظام.

كما ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي في دعم توفير الانظمة والتطبيقات الخاصة بمنظومة ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS لتعظيم الإستفادة من هذا النظام وسعياً لنجاح تطبيقه، فالتطبيقات هي عبارة عن برنامج لتطبيق مجموع من العمليات، بينما النظام هو برنامج لعملية تبادل المعلومات بين أكثر من جهة ويمكن عرض أهم هذه الأنظمة والتطبيقات **(**https://2u.pw/YrrUC9Va**):**

- تطبيقات اعداد الموازنة العامة للدولة

وهى التطبيقات المعنية باعداد مشروع الموازنة العامة للدولة بداء من مرحلة ادخال مقترح رأى الجهة وانتهاءاً بمرحلة صدور قانون ربط الموازنة ونقل الاعتمادات الى تطبيقات الاستاذ العام للتنفيذ.

- **تطبيقات الاستاذ العام:** وهى التطبيقات المعنية بدفتر الاستاذ العام وإدخال ما يلزم من تعديلات موازنية تحكمها التأشيرات العامة للموازنة (مناقلات - تعزيزات) وكذلك إدخال قيود التسوية بالوحدات الحسابية على مستوى مختلف أنواع بنود شجرة الحسابات.
- **مسئولية إدخال قيود الالتزام:** وهى مهام خاصة بإدخال قيود الإلتزام الخاصة بإرتباطات مستقبلية غير محددة القيمة، ووفقا لمتطلبات الجهة الادارية التابع لها الوحدة الحسابية، يتم تنفيذ تلك المسئولية داخل تطبيقات الاستاذ العام وإستناداً على الارصدة الموازنية للحسابات.
- **نظام التدفقات النقدية:** وهى النظام الخاص بالتدفقات النقدية المتوقعة بالوحدة الحسابية ايراداً واستخداماً لوضع تصور نقدى سليم يسهم فى ادارة سليمة للنقد.
- **نظم حساب الخزانة الموحد والدفع والتحصيل الالكترونى:** وهو النظام الخاص بادارة حساب الخزانة الموحد الذى تتم عليه جميع المدفوعات والمقبوضات الحكومية من خلال عملية الدفع والتحصيل الالكترونى بالوحدات الحسابية.

- **تطبيقات حسابات المقبوضات:** وهى التطبيقات الخاصة بإدخال وإدارة حسابات المقبوضات والمتحصلات بالجهات والتعامل مع العملاء.
- **تطبيقات حسابات المدفوعات:** هى التطبيقات الخاصة بإدارة وإدخال عمليات المدفوعات والتعامل مع الموردين.
- **تطبيقات ادارة النقدية:** وهى التطبيقات الخاصة بالتعامل مع التسويات البنكية ومتابعة حركات الدفع والتحصيل المنفذة.
- **نظام رواتب العاملين:** وهى التطبيقات الخاصة بحساب ودفع رواتب العاملين، وحساب الاستحقاقات والاستقطاعات المستحقة انتهاءاً بصدور صرفيات العاملين.
- **نظام إدارة المخزون:** وهى التطبيقات الخاصة بادارة المخزون الموجود بالجهات وصولاً لمعدلات مخزنية سليمة.
- **نظم ادارة المشتريات:** وهى التطبيقات الخاصة بإدارة عمليات الشراء بدء من طلب الشراء وانتهاءً بإصدار أمر التوريد.
- **نظام ادارة الدين:** وهى النظم الخاصة بادارة القروض والدين الحكومى الخارجى وخدمة الدين بما يشتمله من فوائد وأقساط.
- نظم إدارة المنح: وهى النظم الخاصة بادارة المنح وتصنيفها وتحديد أوجه استخدامها واشتراطاتها.
- **نظم ادارة الايرادات (النظم الضريبية):** وهى تلك النظم الخاصة بادارة ايرادات النظم الضريبية بأنواعها المختلفة.
- **نظم الرقابة والمراجعة:** وهى النظم الخاصة بعمليات الرقابة والمراجعة الالكترونية، على جميع العمليات الحسابية التي تتم.

كما تسهم استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية على سرعة تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS من خلال المزايا التالية التي توفرها استراتيجيات التحول الرقمي:

- يساعد تطبيق التحول الرقمي في ربط كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ببعضها سواء مؤسسات اقتصادية أو حكومية او دوليه تحسين الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات وخفض التكاليف.
- يؤدي استخدام التحول الرقمي إلى تغيير مستمر في طريقة تجميع ومعالجة ونشر البيانات المالية وغير المالية وحدوث تغييرات في التعامل مع البيانات مما يساهم في زيادة كفاءة النظام المحاسبي المعالجة البيانات للوصول الجودة المعلومات من حيث الملائمة والمصداقية والتوقيت المناسب.

- توفير البيانات والمعلومات المناسبة لعمليات المحاسبة الحكومية وذلك من خلال بناء قاعدة للبيانات والمعلومات المحاسبية المالية تتميز بالشمول والمرونة والموضوعية لمقابلة الاحتياجات وتحقيق الأهداف المتعددة تلك العمليات.
- يساعد في اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني التي سيتم التعامل بها عبر الشبكة لسداد التزامات المستفيدين وكذلك تحصيل المستحقات.
- توفير نظام مالي محوسب متكامل ومتشابك الإدارة العمليات المالية الحكومية لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.
- يساعد التحول الرقمي في تحقيق جودة نظام GFMIS وهي الخصائص المرغوبة والمطلوبة في نظام المعلومات نفسه، وهي على سبيل المثال سهولة الاستخدام، ومرونة النظام وموثوقية النظام وسهولة التعلم، بالإضافة إلى الخصائص النظام الخاصة بسرعة الاستجابة للأوامر والتطور والمرونة وأوقات الاستجابة
- زيادة سرعة التواصل الكترونياً بين وزارة المالية ومصالحها وكافة مؤسسات الدولة.
- يساعد التحول الرقمي على إتمام الاثبات المحاسبي على الشاشات الإلكترونية بطريقة سريعة ودقيقة عن النظام الدفتري التقليدي
- تعمل تقنيات التحول الرقمي على تخزين المعاملات في أماكن متعددة. ويمكن لكل مشارك أن يحصل على نسخة منها طبقاً لصلاحياته وصلاحية الوصول الممنوحة له، وبالتالي تكون كافة المعاملات مرئية لكل مشارك مما يزيد من الشفافية ويسهل الوصول الفوري إلى المعلومات المحاسبية.
- تعمل تقنيات تكنولوجيا التحول الرقمي الحديثة على التمثيل الصادق للمعلومات وتقليل أي مجال للحكم المهني المتحيز من قبل المحاسبين قد يوجد داخل التقارير المالية الحكومية.

مما سبق يرى الباحث أن استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة المالية، قد ساهمت بشكل كبير في تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بدأت هذه الجهود في عام ٢٠٠٤ مع ميكنة إعداد الموازنة العامة، وتطورت تدريجيًا لتشمل عدة مراحل أخرى، مثل ميكنة الحسابات الختامية وربط المنظومة بحساب الخزانة الموحد في عام ٢٠١٧. لقد أدت هذه الاستراتيجيات إلى تحسين الأداء المالي الحكومي من خلال توفير بنية تحتية متطورة تعتمد على أجهزة حديثة وشبكات إنترنت مستقرة. كذلك، ساهم التحول الرقمي في تعزيز الكفاءات البشرية عبر تدريب الموظفين على تطبيقات مالية متقدمة مثل تطبيقات إعداد الموازنة، نظام التدفقات النقدية، ونظام الدفع والتحصيل الإلكتروني. هذا بالإضافة إلى تبني ممارسات فصل الواجبات والمسؤوليات، مما أسهم في تقليل فرص الأخطاء وضمان الدقة

في تنفيذ العمليات المالية. وهذا ما أكدته وتؤكد دراسة غالي وآخرون (٢٠٢٢) على أن نجاح التحول الرقمي في دعم البنية التحتية للتكنولوجيا، وتحسين نظم التعليم وتطوير الكفاءات البشرية، ساهم في تمكين الحكومة المصرية من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بكفاءة وفعالية، مما عزز من شفافية ودقة التقارير المالية الحكومية.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية:

أولاً- مجتمع الدراسة الميدانية وفئات المعاينة:

نظراً لطبيعة مشكلة الدراسة، وسعياً نحو اختبار فروضها فقد تطلبت الدراسة الاعتماد على البيانات الأولية، وفي إطار تحليل البيانات الأولية اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي القائم على استطلاع الرأي والذي يعتمد على دراسة المشكلة كما هي موجودة بالواقع العملي ووصفها بدقة وموضوعية، وبالتالي تم تحديد مجتمع مجتمع وعينة الدراسة وفئات المعاينة كما يلي:

١- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في كافة التابعين لوزارة المالية للعاملين بالوحدات الحكومية الذين يستخدمون نظام GFMIS، بالإضافة إلى الأكاديميين أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة وذلك نظراً لحاجتهم في تقييم جودة التقارير المالية الحكومية، لأنه ليس من المنطقي الاعتماد على مستخدم ومشغل النظام في تقييم جودة المخرجات للمدخلات التي يقوم بها.

٢- **عينة الدراسة:** نظراً لضخامة حجم مجتمع الدراسة بالإضافة إلى الإنتشار الجغرافي الواسع، وامتثالا لتحديد حجم العينة بافتراض حدود خطأ ٥٪ ومستوى ثقة ٩٥٪، تبلغ حجم العينة (٣٨٤) مفردة، ونظراً لإستقبال الردود عن طريق الانترنت بلغت عينة الدراسة ٣٩٥ مفردة.

٣- **فئات المعاينة:** في سياق جمع البيانات الأولية قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وتم توزيعها على فئات الدراسة وهم: مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية. وبذلك تتمثل فئات العاينة في أربع فئات وهم:

- **مستخدمي نظام GFMIS:** ويشمل مستخدمي نظام GFMIS ممثلي وزارة المالية بالوحدات الحكومية، ومدخل بيانات GFMIS، ومسئولي خطة التدفقات النقدية، ومسئولي الموازنة، باعتبارهم يتعاملون بشكل مباشر مع البرنامج.

- **مراجعون داخليون بالوحدات الحكومية:** باعتبارهم يتعاملون أيضاً بشكل مباشر مع البرنامج وعندهم القدرة على تحديد متطلبات نجاح تطبيق البرنامج، وإلى أي مدى ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في تفعيل نظام GFMIS.
- **مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات:** باعتبارهم يتعاملون أيضاً بشكل مباشر مع البرنامج وعندهم القدرة على تحديد متطلبات نجاح تطبيق البرنامج، وإلى أي مدى ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في تفعيل نظام GFMIS، بالإضافة إلى القدرة على التعرف على مدى مساهمة هذا النظام في توفير تقارير بجودة مرتفعة.
- **أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة:** باعتبارهم طرف خارجي يستطيع الحكم على مدى جودة التقارير المالية الحكومية ومدى ملائمة هذه المعلومات وتمثيلها للواقع بعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ظل استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية.

ونظراً لضخامة مجتمع البحث كما ذكرنا، قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على الفئات المذكورة إلكترونياً، على عينة عشوائية ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالي:

جدول (١)
تقسيم استمارة الاستقصاء المستلمة لفئات الدراسة الميدانية

الفئة	العدد
مستخدمي نظام GFMIS	٢٥٠
مراجعون داخليون بالوحدات الحكومية	٧٩
مراقب حسابات بالجهاز المركزي للحسابات	٣٠
عضو هيئة التدريس	٣٦
الإجمالي	٣٩٥

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: توصيف متغيرات الدراسة (الإحصاء الوصفي):

تستعرض الدراسة في هذا الجزء نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للبيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال الإستبيان المقدم لفئات عينة الدراسة (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية)، بالإضافة إلى مناقشة وتفسير تلك النتائج والتعليق عليها وبيان الدلالات

الإحصائية لكل منها في إطار عرض وتحليل دور استراتيجيات التحول الرقمي في تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية الحكومية بالبيئة المصرية.

١- مقاييس الإعتمادية (Reliability):

تعد مقاييس الاعتمادية دلالة على مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان، وفي سبيل تحقيق ذلك استخدم الباحث اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha باعتباره أكثر مقاييس الاعتمادية دلالة على مدى الاتساق الداخلي بين متغيرات البعد محل القياس، حيث انه عندما يزيد هذا المقياس عن (٠,٦) كحد أدنى كلما زاد إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الإستقصاء.

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى اعتمادية وصلاحية نتائج الدراسة

م	المحاور	عدد المفردات	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
١	**مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية**	٣٩٥	١٠	٠,٨٧٨
٢	**مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية**	٣٩٥	١٠	٠,٨٩١
	قيمة ألفا الإجمالية للدراسة	٣٩٥	٣٠	٠,٩٢٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (ملحق رقم ٢)

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الإعتمادية لقيمة معامل ألفا الإجمالية (٠,٩٢٨) وهي درجة احصائية جيدة حيث تعكس مدى الاتساق بين متغيرات الدراسة بالشكل الذي يؤيد إمكانية الإعتماد على نتائج قائمة الإستقصاء.

٢- توزيع مفردات الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية:

قام الباحث بوصف البيانات التي تم الحصول عليها من قائمة الإستقصاء، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية محل الإهتمام (المؤهل العلمي - الوظيفة - سنوات الخبرة)، ويوضح الجدول التالي توزيع مفردات فئات الدراسة وفقاً لتلك المتغيرات:

جدول رقم (٣)
توزيع مفردات فئات الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢٠٤	٥١,٦
	دبلوم دراسات عليا	٩٥	٢٤,١
	ماجستير	٦٩	١٧,٥
	دكتوراه	٢٧	٦,٨
الوظيفة	مستخدم نظام GFMIS	٢٥٠	٦٣,٣
	مراجع داخلي بالوحدات الحكومية	٧٩	٢٠
	مراقب حسابات بالجهاز المركزي للحسابات	٣٠	٧,٦
	عضو هيئة تدريس	٣٦	٩,١
الخبرة	من سنة إلى أقل من ٥ سنوات.	٢٠	٥,١
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٧٤	١٨,٧
	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	١٧٧	٤٤,٨
	١٥ سنة فأكثر	١٢٤	٣١,٤
الإجمالي		٣٩٥	١٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (ملحق رقم ٢)

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- **من حيث المؤهل العلمي:** يتضح ارتفاع مستوى التأهيل العلمي للمستقصى منهم، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه ٦,٨٪، والماجستير ١٧,٥٪، ودبلوم دراسات عليا ٢٤.%، والبكالريوس ٥١,٦٪ من عينة الدراسة. وهو ما ينعكس على مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة.
- **من حيث الوظيفة:** يمثل مستخدمو نظام GFMIS نسبة ٦٣,٣٪ من عينة الدراسة، ثم يليهم المراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية وذلك بنسبة ٢٠٪ من عينة الدراسة، ثم أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة وذلك بنسبة ٩,١٪، وأخيراً مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات وذلك بنسبة ٧,٦٪ من عينة الدراسة. وهو ما يعكس مدى المام العينة بالتأصيل النظري والممارسة المهنية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- **من حيث الخبرة:** يتضح ارتفاع مستوى الخبرة العلمية للمستقصى منهم، حيث تمثل نسبة من لديهم خبرة ١٥ سنة فأكثر ٣١,٤٪، ومن لديهم خبرة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة بنسبة ٤٤,٨٪.

وهو ما يعكس قدرتهم على فهم موضوع الدراسة، ومن ثم الاجابة بمصداقية على أسئلة الإستبيان، الأمر الذي ينعكس على اختبار نتائج الدراسة.

٣- أسلوب تبعية التوزيع الطبيعي باستخدام Shapiro-Wilk ، Kolmogorov-Smirnova :

يعد هذا الاختبار ضروريا لتحديد درجة صلاحية متغيرات البحث للتحليل الإحصائي من خلال الأدوات المعلمية، وتم الاعتماد على اختبار Kolmogorov-Smirnova،Shapiro-Wilk لتحديد مستوى تبعية أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي، بدرجة ثقة قدرها ٩٥٪، ويوضح الجدول التالي رقم (٤/٣) القيم الإحصائية لاختبار تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٤)

القيم الإحصائية لاختبار تبعية أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي

المحـــاور	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnova	
	إحصائية الاختبار	معنوية الاختبار	إحصائية الاختبار	معنوية الاختبار
١- طبيعة وأهمية جودة التقارير المالية الحكومية، وأهم محددات قياسها بالبيئة المصرية.	٠,٩١٢	٠,٠٠٠	٠,١٣٢	٠,٠٠٠
٢- مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية.	٠,٩٠٦	٠,٠٠٠	٠,١١٦	٠,٠٠٠
٣- مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية	٠,٩٠٢	٠,٠٠٠	٠,١٣٨	٠,٠٠٠

درجات الحرية (٣٩٥)

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي (ملحق رقم ٢).

يتضح من نتائج القيم الإحصائية لاختبار تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي أن متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية باستخدام اختبار كروسكال والاس (Kruskal-Wallis) في المرحلة التالية من التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة، حيث إنه من المعروف أن توزيع المتغيرات يعد طبيعيا إذا كانت معنوية الاختبار أكبر من ٠,٠٥.

ثالثاً: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة:

وهنا سيقوم الباحث باستخدام المتوسط الحسابي لتحديد الأهمية النسبية لاجابات المستقصى منهم بشأن المحاور الرئيسية للدراسة، والإنحراف المعياري لقياس درجة التشتت في آراء المستقصى منهم لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء. وذلك على النحو التالي:

١- نتائج التحليل الوصفي لمزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية:

في سبيل توصيف وتحديد مزايا استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية، قام البحث بدراسة وتحليل آراء المستقصى منهم من خلال الاحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الوصفي لمزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية

م	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تســـهم اســـتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصـــرية في تحسين إمكانية الوصول للخدمات لكافة افراد المجتمع.	٤,٠٩٦	٠,٩٦١٦	٢
٢	تســـاعد اســـتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصـــرية في إحداث تطور كبير في النظام الإداري المصري.	٤,٠٣٨	٠,٩٦٤٤	٤
٣	تســـهم اســـتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصـــرية في تســـريع عملية المبكنة بالجهات الحكومية وبالتالي تقليل معدلات الفســـاد والبيروقراطية.	٣,٨٧٦	١,١٦٧٤	١٠
٤	يســـهم التحول الرقمي بالوحدات الحكومية في تقليل التكلفة ورفع الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات والحد من الأخطاء.	٤,٠٩٦	٠,٨٩٨٩	٥
٥	يسهم التحول الرقمي بالوحدات الحكومية في تعزيز مستويات التنسيق بين الدوائر الحكومية وتحسين الإمتثال للقوانين واللوائح.	٣,٩٨٥	١,٠٧٣٣	٨
٦	ســاعدت اســتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصــرية وزارة المالية في سرعة إتمام المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد (TSA).	٣,٩٢٤	١,٠٦٣٦	٩
٧	ســاعدت اســتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصــرية وزارة المالية في ســـرعة تنفيذ وتفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.	٤,٠٧٣	٠,٩٩٨٦	٦
٨	ســاعدت اســتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصــرية وزارة المالية في بناء منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.	٤,٠٣٨	٠,٩٥٣٨	٣
٩	ســاهمت اســتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصــرية وزارة المالية في نجاح تنفيذ مشـــروع نظام رواتب العاملين بالدولة (Oracle Payroll).	٤,٠٠٠	١,١٥٩٨	٧
١٠	ســاهمت اســتراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصــرية وزارة المالية في بدء الدولة في مشــروع ســلطة التصــديق الإلكتروني (GOV-CA).	٤,١٠٩	٠,٨٧٨٩	١
	الإجمـــــــــالي	٤,٠٢٤	٠,٧٠٢٤	ـــ

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي (ملحق رقم ٢)

من الجدول السابق يتضح أنه :

- **على المستوى الإجمالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني بشأن مزايا استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية ٤,٠٢٤ وذلك بانحراف معياري ٠,٧٠٢٤ وهو ما يوضح أهمية استراتيجيات التحول الرقمي في دعم وزارة المالية في عمليات الميكنة وتبني نظم فعالية في إدارة عمليات المالية الحكومية.
- **وعلى المستوى التفصيلي**: نلاحظ من الجدول السابق أنه ارتفاع المتوسط الحسابي على المستوى التفصيلي فيما يتعلق بالمزايا التي وفرتها استراتيجيات التحول الرقمي سواء في دعم وزارة المالية تبني العديد من النظم (المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد - نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية - منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني - مشروع نظام رواتب العاملين بالدولة - مشروع سلطة التصديق الإلكتروني)، أو في إحداث تطور كبير في النظام الإداري المصري، تقليل التكلفة ورفع الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات والحد من الأخطاء، وتعزيز مستويات التنسيق بين الدوائر الحكومية وتحسين الإمتثال للقوانين واللوائح.

٢- نتائج التحليل الوصفي بشأن مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية:

في سبيل توصيف وتحديد مزايا استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية، قام البحث بدراسة وتحليل آراء المستقصى منهم من خلال الاحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤)
نتائج التحليل الوصفي لمقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية

م	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١١	**وجود قاعدة بيانات مركزية وموحدة لجميع الجهات الحكومية، يســـهم في تحسين أداء نظام GFMIS في توفير معلومات مالية دقيقة.**	٤,٠٧١	١,٠١٢٦	٥
١٢	**يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS ضرورة التنسيق بين الإدارات المالية المختلفة لضمان انسيابية المعلومات وسرعة تبادل البيانات المالية بشكل متكامل.**	٣,٩٨٢	١,٠٥٠٦	٨
١٣	**ضـــرورة توافر أحدث البرامج في مجال أمن المعلومات لضـــمان حماية وسرية البيانات والمعلومات المالية المتداولة عبر نظام GFMIS.**	٤,١٦٢	٠,٩٥٨٠	١
١٤	**ضـــرورة وجود اطار قانوني واجراءات تنظيمية واضـــحة لتنظيم عملية المراجعة واســـتخدام نظام GFMIS في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.**	٤,١٣٤	٠,٩١٢٣	٢

م	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٥	**يتطلب نجاح نظام GFMIS توافر التدريب الكافي لموظفي وزارة المالية على استخدام النظام، لضمان تفهمهم جميع وظائفه.**	٣,٨٥١	١,١٢٣٦	٩
١٦	**يتطلب تطبيق نظام GFMIS تطوير البنية التحتية التكنولوجية لضـــمان توافق هذا النظام مع أنظمة المعلومات المالية الأخرى داخل وزارة المالية.**	٤,٠٨٦	٠,٩٩١٣	٤
١٧	**يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS تخصـــيص موارد مالية كافية لتطوير وصيانة النظام وضمان استمراريته وفعاليته على المدى الطويل.**	٤,٠٣٨	١,٠١٠٦	٧
١٨	**يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS ضرورة تحسين آلية الاتصال الإدارات والجهات المعنية لضمان انسيابية المعلومات بشكل سريع.**	٣,٨٥١	١,١٧٩٦	١٠
١٩	**ضرورة وجود خطط واستراتيجيات لحالات الطوارىء المفاجئة مثل حالات حدوث الأعطال التقنية والإختراقات الأمنية.**	٤,٠٨٦	٠,٩٤٤٠	٣
٢٠	**ضرورة توافر بيئة تحتية تكنولوجية قوية وجودة اتصال بالانترنت قوية.**	٤,٠٦٦	١,٠٠٥٤	٥
	الإجمـــــــــالي	٤,٠٣٢	٠,٧٢٦٦	

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي (ملحق رقم ٢)

من الجدول السابق يتضح أنه :

- **على المستوى الإجمالي:** بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثالث بشأن مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية ٤,٠٣٢ وذلك بانحراف معياري ٠,٧٢٦٦ وهو ما يؤكد أهمية توافر هذه المتطلبات لتعظيم الاستفادة من تفعيل نظام GFMIS والبحث عن مدى مساهمة استراتيجيات التحول الرقمي في توفير هذه المتطلبات لدعم نجاح تفعيل هذا النظام..
- **وعلى المستوى التفصيلي**: نلاحظ من الجدول السابق أن هناك أهمية كبيرة لتوافر مقومات ومتطلبات تفعيل نظام GFMIS بوزارة المالية المصرية **فيأتي في المرتبة الأولى** ضرورة توافر أحدث البرامج في مجال أمن المعلومات لضمان حماية وسرية البيانات والمعلومات المالية المتداولة عبر نظام GFMIS وذلك بمتوسط حسابي ٤,١٦٢ وانحراف معياري ٠,٩٥٨٠، **ثم يليه في المرتبة الثانية** ضرورة وجود اطار قانوني واجراءات تنظيمية واضحة لتنظيم عملية المراجعة واستخدام نظام GFMIS في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة وذلك بمتوسط حسابي ٤,١٣٤ وانحراف معياري ٠,٩١٢٣، **ثم يأتي في المرتبة الثالثة** ضرورة وجود خطط واستراتيجيات لحالات الطوارىء المفاجئة مثل حالات حدوث الأعطال التقنية والإختراقات الأمنية وذلك بمتوسط حسابي ٤,٠٨٦ وانحراف معياري ٠,٩٤٤٠، **وفي المرتبة الأخيرة** ضرورة تحسين آلية الاتصال الإدارات والجهات المعنية لضمان انسيابية المعلومات بشكل سريع وذلك بمتوسط حسابي ٣,٨٥١ وانحراف معياري ١,١٧٩٦.

ثالثاً: نتائج اختبار الفرض باستخدام أسلوب تحليل كروسكال والاس Kruskal-Wallis:

في هذا الجزء سيقوم الباحث باختبار فروض الدراسة، من خلال الاعتماد على أساليب الاحصاء الوصفي، واختبار كروسكال - والاس (Kruskal-Wallis Test): لتحديد الاختلافات أو الفروق بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) حول متغيرات الدراسة واختبار الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

١- نتائج اختبار الفرض الأول بشأن مزايا استخدام استراتيجية التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية:

ينص الفرض الثاني على أنه "توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية".

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار Kruskal-Wallis للفرض الثاني بشأن مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية

العبارة	الوسط الحسابي للإستجابات وفقاً للوظيفة				قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	مستخدم GFMIS	مراجع داخلي	مراقب بالجهاز المركزي	أعضاء هيئة التدريس		
١- تسهم استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في تحسين إمكانية الوصول للخدمات لكافة افراد المجتمع.	٤,٠٦٨	٤,٠٣٨	٤,٣٣٣	٤,٢٢٢	٣,٢٢٩	٠,٣٥٨
٢- تساعد استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في إحداث تطور كبير في النظام الإداري المصري.	٣,٩٠٤	٤,٠٧٦	٤,٤٣٣	٤,٥٥٦	٢٣,٣٠٦	٠,٠٠٠
٣- تسهم استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية في تسريع عملية المبكنة بالجهات الحكومية وبالتالي تقليل معدلات الفساد والبيروقراطية.	٣,٨٨٨	٣,٧٤٧	٣,٩٦٧	٤,٠٠٠	١,٠٦٥	٠,٧٨٥
٤- يسهم التحول الرقمي بالوحدات الحكومية في تقليل التكلفة ورفع الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات والحد من الأخطاء.	٣,٩٩٢	٤,١٢٧	٤,٤٦٧	٤,٤٤٤	١٧,٥٧٠	٠,٠٠١

العبارة	الوسط الحسابي للإستجابات وفقاً للوظيفة				قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	مستخدم GFMIS	مراجع داخلي	مراقب بالجهاز المركزي	أعضاء هيئة التدريس		
٥- يسهم التحول الرقمي بالوحدات الحكومية في تعزيز مستويات التنسيق بين الدوائر الحكومية وتحسين الإمتثال للقوانين واللوائح.	٣,٩٣٦	٣,٩١١	٤,٠٦٧	٤,١٩٤	٥,٣٧٠	٠,١٤٧
٦- ساعدت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية في سرعة إتمام المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد (TSA).	٣,٨٨٤	٣,٨٣٥	٤,١٣٣	٤,٢٧٨	٨,٢١٢	٠,٠٤٢
٧- ساعدت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية في سرعة تنفيذ وتفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.	٤,٠٤٠	٤,٠٧٦	٤,٢٣٣	٤,٢٥٠	٢,٢١٨	٠,٥٢٨
٨- ساعدت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية في بناء منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني.	٣,٩٤٠	٤,٠٧٦	٤,٢٣٣	٤,٤٧٢	١٢,٦٢١	٠,٠٠٦
٩- ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية في نجاح تنفيذ مشروع نظام رواتب العاملين بالدولة (Oracle Payroll).	٤,٠٠٠	٣,٨٨٦	٤,٢٣٣	٤,٠٥٦	٤,١٩٧	٠,٢٤١
١٠- ساهمت استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية وزارة المالية في بدء الدولة في مشروع سلطة التصديق الإلكتروني (GOV-CA).	٤,٠٢٤	٤,٠٨٩	٤,٣٠٠	٤,٥٨٣	١٦,٦٩٧	٠٠١
المقياس الكلي مزايا إستخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الحكومة المصرية بوزارة المالية	٣,٩٦٨	٣,٩٨٦	٤,٢٥٠	٤,٣٠٦	١١,٢٣٤	٠,٠١١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **فيما يتعلق بمزايا استخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية:** يتضح من نتائج اختبار كروسكال والاس وبالتحديد قيمة الـ P.V والتي تبلغ (٠,٠١١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥) ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مزايا استخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية، **وجاءت الفروق أكبر لصالح فئتي أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، ومراقبو الحسابات** بالجهاز المركزي للمحاسبات وذلك بمتوسط حسابي عام بلغ (٤,٣٠٦ - ٤,٢٥٠) على الترتيب وهو ما يعكس إدراك

هذه الفئات بالمزايا التي حدثت لوزارة المالية نتيجة تبني استراتيجيات التحول الرقمي من قبل الدولة المصرية وإلى اي مدى سيؤثر ذلك على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية.

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية.

ينص الفرض الثالث على أنه "توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية".

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار Kruskal-Wallis للفرض الثاني بشأن مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية

العبارة	الوسط الحسابي للإستجابات وفقاً للوظيفة				قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	مستخدم GFMIS	مراجع داخلي	مراقب بالجهاز المركزي	أعضاء هيئة التدريس		
١١- وجود قاعدة بيانات مركزية وموحدة لجميع الجهات الحكومية، يسهم في تحسين أداء نظام GFMIS في توفير معلومات مالية دقيقة.	٤,٠٣٦	٤,٠٥١	٤,٢٦٧	٤,١٩٤	١,٩٥٤	٠,٥٨٢
١٢- يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS ضرورة التنسيق بين الإدارات المالية المختلفة لضمان انسيابية المعلومات وسرعة تبادل البيانات المالية بشكل متكامل.	٣,٩٣٢	٣,٩١١	٤,١٠٠	٤,٣٨٩	٩,٧٦٢	٠,٠٢١
١٣- ضرورة توافر أحدث البرامج في مجال أمن المعلومات لضمان حماية وسرية البيانات والمعلومات المالية المتداولة عبر نظام GFMIS.	٤,١٦٨	٤,٠٣٨	٤,٣٣٣	٤,٢٥٠	٢,٧٨٤	٠,٤٢٦
١٤- ضرورة وجود اطار قانوني واجراءات تنظيمية واضحة لتنظيم عملية المراجعة واستخدام نظام GFMIS في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.	٤,٠٤٠	٤,١١٤	٤,٣٦٧	٤,٦٣٩	١٨,٩٥٨	٠,٠٠٠
١٥- يتطلب نجاح نظام GFMIS توافر التدريب الكافي لموظفي وزارة المالية على استخدام النظام، لضمان تفهمهم جميع وظائفه.	٣,٩٠٤	٣,٧٠٩	٤,٠٣٣	٣,٩٧٢	٣,٧٠٢	٠,٢٩٥
١٦- يتطلب تطبيق نظام GFMIS تطوير البنية التحتية التكنولوجية لضمان توافق هذا النظام مع أنظمة المعلومات المالية الأخرى داخل وزارة المالية.	٣,٩٦٤	٤,٠٨٩	٤,٠٣٣	٤,٥٢٨	١٤,٣٧٦	٠,٠٠٢
١٧- يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS تخصيص موارد مالية كافية لتطوير وصيانة النظام وضمان استمراريته وفعاليته على المدى الطويل.	٤,٠٠٤	٣,٩٦٢	٤,٣٠٠	٤,٢٢٢	٣,٩٩٠	٠,٢٦٣

العبارة	الوسط الحسابي للإستجابات وفقاً للوظيفة				قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	مستخدم GFMIS	مراجع داخلي	مراقب بالجهاز المركزي	أعضاء هيئة التدريس		
١٨- يتطلب نجاح تطبيق نظام GFMIS ضرورة تحسين آلية الاتصال الإدارات والجهات المعنية لضمان انسيابية المعلومات بشكل سريع.	٣,٨٠٠	٣,٧٩٧	٣,٧٣٣	٤,٤١٧	١٣,٠١٩	٠,٠٠٥
١٩- ضرورة وجود خطط واستراتيجيات لحالات الطوارىء المفاجئة مثل حالات حدوث الأعطال التقنية والإختراقات الأمنية.	٤,٠٤٨	٤,٠٣٨	٤,٣٣٣	٤,٢٥٠	٤,٣٣٢	٠,٢٢٨
٢٠- ضرورة توافر بيئة تحتية تكنولوجية قوية وجودة اتصال بالانترنت قوية.	٣,٩٨٨	٤,١١٤	٤,١٣٣	٤,٤٤٤	٨,٥٠٥	٠,٠٣٧
المقياس الكلي مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية	٣,٩٨٨	٣,٩٨٢	٤,١٦٣	٤,٣٣١	٨,٢٤٤	٠,٠٤١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **فيما يتعلق مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية:** يتضح من نتائج اختبار كروسكال والاس وبالتحديد قيمة الـ P.V والتي تبلغ (٠,٠٤١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥) ومن ثم نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية، **وجاءت الفروق أكبر لصالح فئتي أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، ومراقبو الحسابات** بالجهاز المركزي للمحاسبات وذلك بمتوسط حسابي عام بلغ (٤,٣٣١ - ٤,١٦٣) على الترتيب وهو ما يعكس إدراك هذه الفئات للمقومات والمتطلبات لنجاح تفعيل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية.

رابعاً: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء حساب معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson) بين متغيرات الدراسة، وذلك للتعرف على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الاشارة الموجبة على أن

العلاقة طردية وتدل الإشارة السالبة على أن العلاقة العكسية. ويوضح الجدول التالي رقم (١٣/٣) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة :

جدول رقم (٧)

مصفوفة معامل الارتباط بين المحاور الرئيسية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	(X) استراتيجيات التحول الرقمي	(Y) متطلبات ومقومات تطبيق نظام GFMIS بوزارة المالية المصرية.
(X) استراتيجيات التحول الرقمي	**1**	**٠,٩٢٧****
(Y) متطلبات ومقومات تطبيق نظام GFMIS بوزارة المالية المصرية.		**1**

** تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي (ملحق ٢).

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغير المستقل (استراتيجيات التحول الرقمي) والمتغير المستقل (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):** حيث بلغت قيمة الارتباط بين استراتيجيات التحول الرقمي ومتطلبات نجاح تفعيل نظام GFMIS **(.٩٢٧**)**، وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المستقل، والدور الذي يمكن أن تمارسه استراتيجيات التحول الرقمي من مزايا مختلفة في دعم وتوفير مقومات متطلبات نجاح تفعيل نظام GFMIS.

خامساً: نتائج تحليل الإنحدار لإختبار الفرض الرابع والخامس والسادس:

ينص الفرض الخامس على أنه " **يوجد أثر معنوي لتبني تطبيق استراتيجيات الحول الرقمي على تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية"**. سيتم ذلك من خلال اسلوب الانحدار البسيط وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر لتبني تطبيق استراتيجيات الحول الرقمي على تفعيل نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالوحدات والوزارات الحكومية المصرية

المتغير المستقل	B	R	R^2	t. test	القيمة الاحتمالية P.Value	المعنوية
ثابت الانحدار	٠,١٧٤			٢,١٧٨	٠,٠٣٠	معنوية
(X) استراتيجيات التحول الرقمي	٠,٩٥٩	٠,٩٢٧**	٠,٨٥٩	٤٨,٩٠٣	٠,٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط R	٠,٩٢٧					
معامل التحديد R^2	٠,٨٥٩					
قيمة F المحسوبة	٢٣٩١,٤٧١					
درجات الحرية (ن-١)	٣٩٤					
مستوى المعنوية	٠,٠٠٠					

** تشير إلى ان الارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١

* تشير إلى ان الارتباط معنوي عن مستوى معنوية ٠,٠٥

ويتضح من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **تم التحقق من جودة توفيق النموذج** من خلال معامل التحديد Coefficient of Determination (R2) حيث بلغت قيمته (٠,٨٥٩) وهو ما يشير إلى أنه قدرة المتغير المستقل (استراتيجيات التحول الرقمي) من تفسير (٨٥,٩٪) من التغير الذي يحدث في المتغير الوسيط (تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS)، والباقي يرجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.
- **بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) للنموذج بشكل عام (٠,٩٢٧)** وتشير تلك النتائج معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ويعني ذلك وجود علاقة طردية قوية بين المزايا التي وفرتها استراتيجيات التحول الرقمي (المتغير المستقل) في دعم وتعزيز مقومات ومتطلبات تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS (المتغير الوسيط).
- **ولقياس تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط، وتبين وجود تأثير معنوي** للمزايا التي توفرها استراتيجيات التحول الرقمي بوزارة المالية المصرية على تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠ (P-value < 005).

القسم: النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي يمكن تناولها كما يلي:

(أ) نتائج ودلالت نظرية:

من خلال عرض وتحليل الإطار النظري والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، وذلك لدور استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها وزارة المالية المصرية في تفعيل نظام GFMIS وانعكاس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية والحكومية، ويمكن عرض نتائج الدراسة النظرية في ضوء ما يلي:

١- لم يقتصر تأثير التحول الرقمي على هيكل وطبيعة المنشات وأساليب إدارتها فقط بل امتد ليشمل البيانات المالية، والتي تعتبر الأساس في إعداد التقارير المالية والإفصاح عن نتائج الأعمال، حيث إن نتائج الأعمال وفق نظم المحاسبة التقليدية أصبحت غير ملائمة لتقييم المنشات في عصر التحول الرقمي.

٢- يؤدي استخدام التحول الرقمي إلى تغيير مستمر في طريقة تجميع ومعالجة ونشر البيانات المالية وغير المالية وحدوث تغييرات في التعامل مع البيانات مما يساهم في زيادة كفاءة النظام المحاسبي المعالجة البيانات للوصول الجودة المعلومات من حيث الملائمة والمصداقية والتوقيت المناسب.

٣- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية هو نظام مالي محاسبي وإداري حكومي مركزي محوسب ومتكامل التعزيز إدارة المالية الحكومية، تتم من خلاله كافة العمليات المالية والمحاسبية الحكومية لجميع الوحدات الحكومية والعامة المدرجة بالموازنة العامة للدولة.

٤- إن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد اليات التحول الرقمي في مجال المحاسبة الحكومية أمر بالغ الأهمية لمواكبة الدور المتعاظم والمتطور للأجهزة الحكومية نظرا لما يقوم به من تبسيط الإجراءات العمل من خلال تقليل الوقت المستغرق في أداء العمليات المالية.

٥- أن الهدف الرئيسي من تطبيق نظام GFMIS يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية الحكومية ذات المنفعة المتخذي القرارات ذات الصلة بقطاع الموازنة. العامة للدولة وتتبع حركة الاعتمادات المالية المخصصة بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي للمنشات المالية الحكومية عن طريق قياس التأثيرات المباشرة للنظام GEMIS على فعالية نظم الرقابة الداخلية وتعزيز دور المسائلة المحاسبة بجانب حوكمة تكنولوجيا المعلومات

٦- ان التحول الرقمي يفرض على الوحدات الحكومية توافر مجموعة من المقومات التعزيز تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في البيئة المصرية مثل توافر البنية التحتية اللازمة، ولهيئة نظام GFMIS بقواعد العمل التي لا يمكن تجاوزها طبقاً للقوانين واللوائح المتبعة في جمهورية مصر العربية وبما يتوافق مع المبادى المحاسبية المتعارف عليها.

(ب) نتائج الدراسة الميدانية:

في إطار أهداف ومنهجية الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث على مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، وأعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة، ويمكن استعراض أهم النتائج كما يلي:

١- توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مزايا استخدام استراتيجيات التحول الرقمي التي تبنتها الدولة المصرية بوزارة المالية، **حيث بلغت** قيمة الـ P.V (٠,٠١١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥)

٢- توجد اختلافات بين آراء المستقصى منهم (مستخدمي نظام GFMIS، والمراجعون الداخليون بالوحدات الحكومية، ومراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات، أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية) بشان مقومات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بوزارة المالية المصرية، حيث بلغت قيمة الـ P.V (٠,٠٤١) وهي بالتالي أقل من (٠,٠٥).

٣- وجود تأثير معنوي للمزايا التي توفرها استراتيجيات التحول الرقمي بوزارة المالية المصرية على تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS، حيث بلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠ (P-value < 005).

(ج) توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

١- ضرورة تنفيذ استراتيجيات الحكومة الالكترونية التي تحقق فعالية جودة المعلومات والتوجه نحو تطوير كل من التقارير المالية، تطوير النظام المحاسبي الحكومي، تطوير نظام المعلومات المحاسبية، تطوير القياس والإفصاح في المحاسبة الحكومية والكفاءة والشفافية بالنظام الحكومي، تخفيض النفقات العامة وترشيدها.

٢- ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر والتأهيل العلمي والعملي للعاملين بالوحدات الحسابية. الحكومية للتعامل بشكل احترافي مع نظام GFMIS والنظم المكملة له، كما يراعي ن أن يتوافر لدي المختصين بإدارة الدعم الفني الخبرة والكفاءة لعلاج أي مشكلات قد تطرأ على النظام بشكل سريع.

٣- ضرورة العمل على مواجهة التحديات التي سوف يواجهها القطاع الحكومي نتيجة تنفيذ سياسات وإصلاحات مالية مبتكره وضرورة تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات كإطار مكمل لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

القسم السابع: مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

١- ابراهيم، اسلام جمال صابر. (٢٠٢٢)، "التحول الرقمي بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية لمنصة مصر الرقمية" ، **المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات**، كلية التجارة ، جامعة دمياط، المجلد٥، العدد١٣، الجزء الثاني ١٣٥-١٧١.

٢- أبو العنين، احمد سعد محمد، (٢٠٢٣)، "أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٣٠: دراسة نظرية - ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد٤، العدد٢، الجزء الثاني، ٢٠٥-٢٤٩.

٣- أحمد، أسامه جابر السيد؛ عربي، محمد بكر؛ ابو شعيشع، احمد مختار اسماعيل (٢٠٢٤)، "اثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تفعيل الأنشطة الرقابية"، **مجلة البحوث الإدارية والمالية الكمية**، كلية التجارة، جامعة السويس، المجلد٤، العدد٢، ٣٨٥-٤١٦.

٤- أحمد، جيهان وحيد. (٢٠٢٣)، "دور التحول الرقمي في تفعيل تطبيق الإطار المفاهيمي للتقارير المالية: دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد٣٧، العدد٣، ٥٩٥ – ٦٥٥.

٥- أحمد، سمير أبو الفتوح صالح؛ زغلول، أحمد حسن صالح، وأحمد، أحمد العيسوي فؤاد. (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS على فعالية بيئة الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد٤٠، عدد٣، ٥٢٣-٥٤٤.

٦- البردان، محمد فوزي أمين؛ ابوعيشة، عصام محمد محمود حسب. (٢٠٢٠)، "دور استراتيجيات التحول الرقمي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمرتكز لتعزيز مبادرات الشمول المالي بالبيئة المصرية – بين مؤشرات القياس...ومزايا وتحديات التطبيق"، **المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١-٣٦.

٧- بكر، إيمان سراج الدين. (٢٠٢١)، "رقمنة مؤسسات الدولة المصرية في ظل مبادرات مصر الرقمية"، **مجلة آفاق الاقتصادية**، مركز دعم المعلومات ومركز اتخاذ القرار، العدد٨، يوليو.

٨- البيلي؛ إسلام أحمد أمين محمد؛ الجرف، ياسر أحمد محمد؛ عويضة، صلاح الهادي؛ عبدالفتاح، وليد عزت. (٢٠٢٣)، "أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك مع

دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد____، العدد٣، ٤٥٩-٤٩٧.

٩- الجالودي، محمد محمود قياض؛ أبو ريشة، خالد عريج عايد. (٢٠١٨)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة بوزارة المالية الأردنية"، **رسالة ماجستيرغير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. .

١٠- الجلعود، أحمد خالد يوسف؛ التل، عبدالرازق فالح سليم. (٢٠٢٢)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تقديرات الموازنة العامة الأردنية"، **رسالة ماجستير**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

١١- حافظ، سماح طارق أحمد. (٢٠٢١)، "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بيم استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة GFMIS وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية: دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢٥، العدد٢، ١-٥٠.

١٢- حنا، نعيم فهيم؛ جندية، هشام حسيني؛ ابراهيم، اماني عادل محفوظ. (٢٠٢٣)، "تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالتطبيق على جامعة الزقازيق في مصر: دراسة حالة"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد٤٥، العدد١، ٤٣ – ٧٥.

١٣- دشتي، علي خضير عبدالكريم، (٢٠٢٤)، "دور المحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية: دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة بدولة الكويت"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١١٣٢ - ١١٥٦.

١٤- رمضان، محمد السيد أحمد. (٢٠٢٣)، "تحليل العلاقة التأثيرية بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني (GPS/GPOS) وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية: دراسة ميدانية بالبيئة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس، المجلد٥، العدد١، ٤٣٠-٥٠١.

١٥- زاهد، امل فريد. (٢٠٢٥)، "دور استراتيجيات التحول الرقمي في رفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية لخدمات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية"، **المجلة العربية للإدارة**، كلية إدارة الأعمال، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد٤٥، العدد٢، ١-١٨.

١٦- الزكي ، رحاب كمال محمود محمد. (٢٠١٨)، "مدخل مقترح لتطوير المعايير المحاسبية للتطبيق في القطاع الحكومي المصري مع دراسة تطبيقية" ، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢٢، العدد٤، ١٣٠٣-١٣٥٥.

١٧- زلط، علاء عاشور عبدالله؛ أبوسليمان، محمد عبدالمقصود؛ محمد، نجلاء فتحي محمد. (٢٠٢٣)، "محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد١٥، العدد٣، ١-٢٥.

١٨- زيدان، عبدالناصر محمد الأمين؛ موسى، أسعد مبارك حسين. (٢٠١٧)، "الحكومة الالكترونية ودورها في زيادة جودة التقارير المالية الحكومية: دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم"، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

١٩- السلمي، شعلة عوض الله أحمد؛ عبدالرحمن، نجلاء ابراهيم. (٢٠٢٢)، "أثر تطبيق أساس الاستحقاق على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية السعودية: دراسة ميدانية"، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلد٦، العدد٢٤، ٢٢٧-٢٧٠.

٢٠- شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٠)، "انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الالكترونية بجمهورية مصر العربية " ، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد٦، العدد٦، ١٩٧-٢٢١.

٢١- شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٠)، "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م: بين حتمية التغيير ... ونتائج التطبيق " ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، المجلد٦، العدد٦، ١-٦٢.

٢٢- شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٢)، "تقييم استخدام الابتكارات التكنولوجية في الإفصاح عبر المنصات الرقمية كمرتكز لتحسين جودة التقارير الحكومية- بين نسق المحاسبة الذكية...ومتطلبات الشفافية"، ـــــــــــ، ١-٣٤.

٢٣- الشرفات، إيمان علي صياح؛ الشرايري، جمال عادل عبدالرازق. (٢٠٢٢)، "أثر استخدام الموازنة الموجهة بالنتائج على جودة التقارير الحكومية في الوزارات الأردنية"، **رسالة ماجستير**، كلية الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

٢٤- شنن، علي عباس. (٢٠٢٣)، "أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد٦، العدد٣، ٤٥١ - ٥١٨.

٢٥- الشيشي، رامز صلاح عبدالإله. (٢٠٢٠)، "استراتيجية التحول الرقمي في الدولة المصرية وسبل تعزيز تطبيقات الذكاء الإصطناعي"،ـــــــــــــ، ١-٢٠.

٢٦- صالح، محمد طارق. (٢٠٢٣)، "دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل بيئة الوحدات الحكومية العراقية: دراسة استكشافية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد٧، العدد١، ٢٢٧-٢٥٥.

٢٧- الصلحابي، منى حمدنا الله أحمد؛ الحسين، محمد عوض الكريم. (٢٠٢٢)، "اثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الاتحادية العاملة في ولاية الجزيرة - السودان" **مجلة السودان الأكاديمية للبحوث والعلوم**، المجلد٨، العدد٢١٩، ٢٠٣ – ٢٢٨.

٢٨- الضلاعين، عامر عبدالوهاب عواد؛ الدلابيح، عبدالرحمن خالد خدام. (٢٠٢١)، "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مباديء الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان النحاسبةالأردني"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت.

٢٩- عبداللطيف، طارق محمد عبدالوهاب؛ منصور، اشرف محمد ابراهيم؛ على، عمرو حسن إبراهيم محمد. (٢٠٢٤)، "اثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية: دراسة ميدانية"، **الملجة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد١٥، العدد١، ٨٣٨ – ٨٧٠.

٣٠- عزام، محسن عبيد عبدالغفار؛ شحاته، محمد موسى علي؛ المزين، هاني مصطفى بعدالوارث. (٢٠٢٣)، "دور نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة ميدانية على هيئة الإسعاف المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد١٥، العدد١، ١ – ٣١.

٣١- علاء، أحمد محمد. (٢٠٢٢)، "إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة لتطوير دور المراجعة الداخلية الحكومية لادارة مخاطر نظام GFMIS: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية"، **مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد٦، العدد٣، ٤٥١ - ٥١٨.

٣٢- علي، علاء الدين أحمد محمد؛ موسى، امنة جبريل ابونصيب. (٢٠٢١)، "تكنولوجيا المعلومات وأثرها على ملائمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية" **المجلة العربية للنشر العربي**، المجلد٢٩، العدد٤٠١ ــ ٤١٩.

٣٣- غالي، اشرف أحمد محمد؛ الباز، ماجد مصطفى على؛ محمد، نادر محمد أحمود. (٢٠٢٢)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية"، **الملجة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد١٣، العدد٢، ٢٥٦ ــ ٢٨١.

٣٤- الفار، محمد محمد سليمان. (٢٠٢٤)، "اثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لأبعاد إطار COBIT 2019 على جودة الإفصاح عن معلومات تقارير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية دليل ميداني من البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد١٥، العدد١، ٦٢٨-٧٠٢.

٣٥- الفاروق ، طارق عمر. (٢٠٢٣)، "دور استراتيجية التحول الرقمي في تطوير منظومة وظائف إدارة الموارد البشرية بالتطبيق على البنوك الحكومية المصرية" ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة ، جامعة مديمة السادات، المجلد١٥، العدد١، ١-٤٧.

٣٦- كردي، أحمد السيد؛ برهومة، عبير يحي السيد. (٢٠٢٤)، "دور التحول الرقمي في تحقيق رضا الموظفين: دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٥٤،، العدد١، ١٣-٥٢.

٣٧- كريمة، المختار محمد حسين. (٢٠١٨)، "أثر إتفاقيات المشاركة بين القطاعين العام والخاص على جودة التقارير الحكومية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة**، جامعة قناة السويس، المجلد٩، العدد٣، ٨٧٠ ــ ٨٩١.

٣٨- كمال، إيريني أكرم؛ هلالي، حسين مصطفى؛ الغنام، صابر حسن محمود. (٢٠٢١)، "فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ــــــ، العدد١، ٨٢-١٠١.

٣٩- محمد، محمد راضي عطية. (٢٠١٧)، "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره فى الرقابه على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد٣٩، عدد٢، ٦٠-١٠٨.

٤٠- محمد، مؤمن فرحات السيد. (٢٠٢١)، "أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ـــــ، العدد١، ٢٨٠ – ٣٧٦.

٤١- محمود، حسن شلقامي. (٢٠٢١)، "تحليل آثار علاقات التداخلب بين مكونات ومحددات جودة التقارير المالية ومكونات ومحددات جودة المراجعة الخارجية على تقييم كفاءة الإدارة في تعظيم قدرات المنشأة: دراسة تطبيقية" ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ، جامعة دمياط، المجلد٢، العدد١، الجزء الثاني، ٥٢٣-٥٩٧.

٤٢- محمود، علاء احمد محمد. (٢٠٢٢)، "إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة لتطوير دور المراجعة الداخلية الحكومية لإدارة مخاطر نظام GFMIS: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد٦، العدد٣، ٤٥١-٥١٨.

٤٣- محمود، علاء أحمد محمد. (٢٠٢٢)، "إطار مقترح لتطبيق المراجعة المستمرة لتطوير دور المراجعة الداخلية الحكومية لإدارة مخاطر نظام GFMIS: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، المجلد٢٣،، العدد٣٩،، ١ – ٣٩١.

٤٤- مرعي، أحمد هريدي محمد سيد. (٢٠١٩)، " أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS"على جودة التقارير المالية الحكومية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢٣، العدد١، ٤٩٠-٥١٢.

٤٥- مطاوع، أحمد كمال؛ البنا، بشير عبدالعظيم؛ الغندور، مصطفى عطية السيد؛ محمد، أحمد محمود يحيى. (٢٠٢٤)، "دور التكامل بين موازنة البرامج والأداء ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتحقيق فاعلية التخطيط والرقابة لعناصر الموازنة العامة: دراسة ميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد٤٨، العدد٣، ١١٠ – ١٥٠.

٤٦- مطاوع، السعيد السيد مطاوع. (٢٠١٩)، "أثر جودة نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تعزيز جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد ـــــ، العدد٢١، ٤٣٤ – ٤٩٢.

٤٧- المطيري، عبدالله ساطي؛ داود، ياسر ابراهيم؛ شحاته، محمد موسى علي. (٢٠٢٢)، "اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على تحسين جودة التقارير المالية الحكومية بالهيئات الكويتية" **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد١٣، العدد٢، ٢٢٠١ – ٢١٣٣.

٤٨- نصير، مبروك محمد السيد. (٢٠٢٢)، "أثر تطبيق الشمول المالي على دعائم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS لتحسين أداء الموازنة الإلكترونية في مصر"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد٤، العدد٣، ٣٦٩ – ٤١٠.

٤٩- نويجي، حازم محفوظ محمد. (٢٠١٨)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية" **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢٢، العدد٤،، ١٤٤١ – ١٥٠١.

٥٠- الهادي، محمد محمد. (٢٠٢١)، " تحديات واستراتيجيات التحول الرقمي للمصالح الحكومية ومنشآت الأعمال" **مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات**، المجلد٢٤، العدد٢٤، ٩-١٣.

٥١- وديع، أسامة وجدي؛ سيدهم، عاطف فتحي حبيب. (٢٠٢٣)، "التحول الرقمي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة تحليلية مقارنة لخدمات الحكومة الإلكترونية" ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة ، جامعة دمياط، المجلد٤، العدد٣، ٣٥٧-٤٣٣.

٥٢- وزارة المالية. (٢٠٢٢)، "اهم إنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢١) والمشروعات المستقبلية": https://n9.cl/799ot

٥٣- يوسف، حنين على؛ الإمام، صلاح الدين محمد. (٢٠٢٢)، "تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في فاعلية تنفيذ الموازنة"، **مجلة كلية مدينة العلم**، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، المجلد١٤، العدد١، ٦٠-٧٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Al-Kofahi. M.. Almajali. D. A.. Alfawareh. F.. Al-Okaily. M.. Al-Kofahi. B.. & Al-Sartawi. A. (2024). Financial Management Information System in Developing Countries: A Review of Literature. Artificial Intelligence-Augmented Digital Twins. 37-55.

Esawe. A. T.. & Elwkeel. E. M. (2020). Managing the digital transformation. strategic management. and tactical actions to implement GFMIS: an Egyptian case study. Journal of Management Research- Sadat Academy for Administrative Sciences. 38(3). 63-83

Alo. U. U.. Nwobu. O. A.. & Adegboye. A. (2021). Government Integrated Financial Management Information System and Sustainable Public Procurement in Nigeria. Revista Brasileira de Políticas Públicas. 11(3).

Carlsson- Wall. M.. Goretzki. L.. Hofstedt. J.. Kraus. K.. & Nilsson. C. J. (2022). Exploring the implications of cloud- based enterprise resource planning systems for public sector management accountants. Financial accountability & management. 38(2). 177-201.

Hisab. H. A.. Dahdooh. Y. M.. & Abbas. D. Q. (2024). the effect of the Government Financial Information Management System (GFMIS) on Government Financial Performance in Iraq. World Economics and Finance Bulletin. 32. 75-80.

Gong, Y., Yang, J., & Shi, X. (2020). Towards a comprehensive understanding of digital transformation in government: Analysis of flexibility and enterprise architecture. Government Information Quarterly, 37(3), 101487.

Zhai, H., Yang, M., & Chan, K. C. (2022). Does digital transformation enhance a firm's performance? Evidence from China. Technology in Society, 68, 101841.

Xie, X., & Wang, S. (2023). Digital transformation of commercial banks in China: Measurement, progress and impact. China Economic Quarterly International, 3(1), 35-45.

Asikpo, N. A. (2024). Impact of Digital Transformation on Financial Reporting in the 21st Century. International Journal of Comparative Studies and Smart Education, 1(1), 34-45.

Iwedi, M. (2024). PUBLIC SECTOR FINANCIAL MANAGEMENT REFORMS AND GOVERNMENT EXPENDITURE IN NIGERIA. Finance & Accounting Research Journal, 6(4), 567-579.

Ahinsah-Wobil, I. (2023). Ghana Integrated Financial Management Information Systems to Enhance the Preparation of Accrual Public Accounts in Ghana. Available at SSRN 4411456.

Kofahe, M. K. (2021). The successful factors of GFMIS in Jordan: moderating roles of training and user involvement (Doctoral dissertation, Doctoral dissertation, Universiti Utara Malaysia, Kedah, Malaysia, www. etd. uum. edu. my/id/eprint/9348).